

نشرة إكتتاب

صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي  
للاستثمار في أدوات الدين بالجنيه المصري "جذور"



٤٦١٦



محتويات النشرة

- البند الأول: مصطلحات وتعريفات عامة  
البند الثاني: مقدمة وأحكام عامة  
البند الثالث: تعريف وشكل الصندوق  
البند الرابع: هدف الصندوق  
البند الخامس: مصادر اموال الصندوق والوثائق المصدرة منه  
البند السادس: السياسة الاستثمارية للصندوق  
البند السابع: المخاطر  
البند الثامن: نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة  
البند التاسع: اصول وموجودات الصندوق وامساك السجلات  
البند العاشر: الجهة المؤسسة للصندوق ومجلس إدارتها والإشراف على الصندوق  
البند الحادي عشر: مراقب حسابات الصندوق  
البند الثاني عشر: مدير الاستثمار  
البند الثالث عشر: شركة خدمات الادارة  
البند الرابع عشر: الجهة المسؤولة عن تلقى الاكتتاب والشراء والاسترداد  
البند الخامس عشر: امين الحفظ  
البند السادس عشر: الاكتتاب في الوثائق  
البند السابع عشر: جماعة حملة الوثائق  
البند الثامن عشر: الإسترداد / وشراء الوثائق  
البند التاسع عشر: التقييم الدوري لأصول الصندوق  
البند العشرون: ارباح الصندوق والتوزيع وعائد الوثيقة  
البند الحادي والعشرون: الإفصاح الدوري عن المعلومات  
البند الثاني والعشرون: انهاء الصندوق والتصفية  
البند الثالث والعشرون: الاعباء المالية  
البند الرابع و العشرون: الاقتراض بضمان واثاق الاستثمار  
البند الخامس والعشرون: قنوات تسويق واثاق الإستثمار  
البند السادس والعشرون: اسماء وعناوين مسئولو الاتصال  
البند السابع والعشرون: اقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار  
البند الثامن والعشرون: اقرار مراقب الحسابات  
البند التاسع والعشرون: اقرار المستثمر القانوني



M-1



## البند الأول: مصطلحات وتعريفات عامة

### الصندوق:

صندوق استثمار البنك العربي الافريقي الدولي للاستثمار في ادوات الدين بالجنيه المصري "جنور" والمنشأ وفقاً لأحكام قانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية و يتم طرح وثائقه من خلال الاكتتاب العام

### القانون

القانون رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته..

### اللائحة التنفيذية:

اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 135 لسنة 1993 وتعديلاتها، والقرارات المكملة لها.

### صندوق الاستثمار

وعاء استثماري مشترك ويهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في الإستثمار في المجالات الواردة في هذه اللائحة ويديره مدير استثمار مقابل أتعاب.

### صندوق أدوات الدين (أدوات الدخل الثابت):

هو صندوق استثمار يصدر وثائق مقابل استثمار جميع أمواله بصورة رئيسية في أدوات دين ذات أجال متوسطة وطويلة الأجل مثل سندات الخزنة وسندات الشركات وصكوك التمويل وسندات التوريق وغيرها من الأدوات المالية المشابهة ومع الاحتفاظ بنسبة من أموال الصندوق في أدوات استثمارية قصيرة الأجل .

### صندوق الاستثمار المفتوح

هو صندوق استثمار يزيد حجمه بما يصدر من وثائق استثمار جديدة، وينخفض حجمه بما يتم استرداده من وثائق استثمار قائمة، وبمراعاة العلاقة بين راس مال الصندوق وحجمه على النحو المنصوص عليه (142) من اللائحة التنفيذية، ويتم شراء واسترداد وثائق الاستثمار دون الحاجة إلى قيده في البورصة فيما عدا صناديق المؤشرات.

### البنك:

البنك العربي الافريقي الدولي ش.م.م.

### نشرة الاكتتاب العام:

هي الدعوة الموجهة سابقا في 2011/12/28 الى الجمهور للاكتتاب العام في وثائق الاستثمار التي يصدرها صندوق البنك العربي الافريقي الدولي للاستثمار في أدوات الدخل الثابت والمعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية سابقا تحت رقم 414 بتاريخ 2011/12/28 والمتشورة في صحيفتين صباحيتين يوميتين مصريتين واسعى الإنتشار

### الهيئة:

الهيئة العامة للرقابة المالية



طرح أو بيع وثائق الاستثمار من قبل الجهة المؤسسة للصندوق وقد تم فتح باب الاكتتاب العام سابقا بعد مضي اسبوعين من تاريخ نشر نشرة الاكتتاب في جريدتين يوميتين صباحيتين مصريتين واسعى الانتشار.

### الجهة المؤسسة للصندوق:

البنك العربي الافريقي الدولي و الذي تأسس في مصر عام 1964 بقانون خاص رقم 45 لسنة 1964 ومركزه الرئيسي 5 ميدان السراى الكبرى - جاردن سيتي - القاهرة بهدف تقديم نطاق واسع من الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات على حد سواء.

### لجنة الاشراف:

اللجنة التي تم تعيينها من قبل مجلس ادارة الجهة المؤسسة ويفوضها في الاشراف على الصندوق و القيام بالمهام المذكورة في البند العاشر من النشرة.

### مدير الاستثمار:

شركة العربي الإفريقي لإدارة الاستثمارات وهي شركة مساهمة مطابقة لخصائص أحكام قانون سوق رأس المال واللائحة التنفيذية ومقيدة بسجل تجارى جنوب القاهرة تحت رقم 55871 بتاريخ 2006/12/18 ومخصص لها بالخصص في القانون رقم 2007/6/13. ومقرها الرئيسي في شارع المشايخ بالقاهرة رقم 404 بتاريخ 2007/6/13.



البنك العربي الافريقي الدولي  
Arab African Investment Management  
س.ت: 55871

### شركة خدمات الإدارة:

شركة "كاتليست" لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (ش.م.م) سجل تجارى رقم 250552 والكائنة في 44 شارع لبنان - المهندسين - الجيزة والخاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال والمرخص لها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية بترخيص رقم (577) بتاريخ 2010/4/29 للقيام بمهام خدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار، وهي الشركة التي تتولى عمليات تسجيل حركة الشراء والاسترداد على وثائق الصندوق وتقييمها واحتساب صافي قيمة أصول الصندوق بالإضافة إلى المهام الأخرى الواردة بالبند الثالث عشر من النشرة.

### الجهات متلقية طلبات الاكتتاب / الشراء والاسترداد في الوثائق

البنك العربي الافريقى الدولى وفروعه والمرخص له من قبل البنك المركزى المصرى بتلقى طلبات الاكتتاب

### وثيقة الاستثمار:

ورقة مالية تمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق، ويشترك مالكو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن نشاط الصندوق، كل بنسبة ما يملكه من وثائق.

### القيمة الاسمية للوثيقة

10 جنيه (عشرة) جنيه مصرى فقط لا غير

### صافي قيمة الوثيقة

يقصد بها القيمة التى يتم تحديدها على اساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق والتي يتم احتسابها نهاية كل يوم عمل مصرفى والتي يتم الاعلان عنها في اول ايام العمل المصرفى من كل اسبوع في جريدة يومية صباحية واسعة الانتشار فضلا عن الاعلان عنها طوال ايام العمل المصرفى داخل فروع البنك .

### الاسترداد

هو تقدم المستثمر بطلب للحصول على قيمة كامل / او جزء من الوثائق التي تم الاكتتاب فيها او المشتراه وفقا للقيمة المعلنة طوال الاسبوع والمحسبة وفقا لنصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لاصول الصندوق بنهاية يوم تقديم طلب الاسترداد وذلك حتى الساعة الثانية عشر ظهرا من كل يوم من ايام العمل المصرفى في مصر وذلك وفقا للشروط المشار اليها بالبند الثامن عشر من هذه النشرة.

### الشراء

هو قيام المستثمر بشراء الوثائق المصدرة عن الصندوق وفقا للشروط الواردة في هذه النشرة ومع مراعاة الحد الاقصى بين المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لصالح الصندوق وحجم الصندوق .

### الأوراق المالية التي يجوز الاستثمار فيها

تتمثل في ادوات الدين المتوسطة وطويلة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات واذون الخزانة ووثائق صناديق اسواق النقد الأخرى ( فيما عدا الاسهم ) والتي يتم الاستثمار فيها وفقا للنسب والشروط الواردة بالسياسة الاستثمارية للصندوق والواردة بالبند السابع من هذه النشرة.

### المستثمر:

هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذى يقوم بالاكتتاب خلال فترة الاكتتاب العام او( بالشراء بعد غلق باب الاكتتاب العام) في وثائق استثمار الصندوق ويسمى حامل الوثيقة .

### مدير المحفظة:

الشخص المسئول لدى مدير الاستثمار عن الادارة الفنية لأصول والتزامات الصندوق وكذلك للاموال المستثمرة في الصندوق وكذلك القيام بالمهام المذكورة بالبند الثانى عشر من هذه النشرة

المركز الأفريقي لإدارة الاستثمارات  
Arab African Investment Management  
ص.ت 55871



#### الأطراف ذوى العلاقة:

كافة الاطراف المرتبطة بنشاط الصندوق ومنها على سبيل المثال وليس الحصر مدير الاستثمار، وأمين الحفظ، البنك المودع لديه أموال الصندوق، مراقب الحسابات، المستشار القانوني، شركة خدمات الادارة، شركات السمسرة، اعضاء مجلس الادارة أو المديرين التنفيذيين أو الموظفين لدى أى طرف من الاطراف السابقة بالاضافة إلى أى حامل وثائق تتجاوز ملكيته 5% (خمسة بالمائة) من صافي اصول صندوق الاستثمار.

#### المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة للصندوق

هو قيمة الوثائق التي تم الاكتتاب فيها في الصندوق من قبل الجهة المؤسسة (البنك العربي الأفريقي الدولي) طبقاً للمادة 142 من الفصل الثاني من لائحة القانون 1992/95.

#### المصاريف الادارية:

هي كافة المصاريف التي يتحملها الصندوق نتيجة مباشرة النشاط ويتم سددها مقابل فواتير فعلية مثل مصاريف الاعلان والنشر ومصاريف الجهات الرقابية والجهات السيادية ومراجعتها من مراقب الحسابات في المراجعة الدورية طبقاً لما هو موضح بالبند رقم (الثالث والعشرون) الخاص بالأعباء المالية.

#### يوم العمل المصرفي:

هو كل يوم من أيام الاسبوع بمصر عدا يومى الجمعة والسبت والعطلات الرسمية شريطة ان يوافق يوم عمل بكلا من البورصة المصرية والقطاع المصرفي بمصر.

#### أمين الحفظ

بنك بلوم مصر ومرخص له بمباشرة نشاط اماناء الحفظ وفقاً للترخيص الصادر له من الهيئة رقم 104702 صادر من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 2002/8/18

#### الاستثمارات:

كافة اصول الصندوق.

#### الادوات المالية:

هي ادوات الدين المالية المتوسطة وطويلة الأجل مثل ادوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات واتفاقيات إعادة الشراء والودائع البنكية وشهادات الإيداع البنكية ذات العائد الثابت أو المتغير ووثائق استثمار الصناديق النقدية وصناديق أدوات الدخل الثابت الأخرى.

#### ادوات الدخل الثابت:

هي ادوات مالية متوسطة وطويلة الأجل والتي تصدر بقيمة اسمية تسترد عند استحقاق الدين مع الحصول على دخل دورى وإمكانية أن يكون هذا الدخل ثابتاً أو متغيراً. تتضمن تلك الادوات على سبيل المثال السندات والاذون الحكومية وسندات الشركات والسندات المضمونة برهن عقارى والأوراق التجارية وشهادات الادخار البنكية ذات العائد الثابت أو المتغير.

#### اتفاقيات إعادة شراء:

هي اتفاقيات بين مالك اذون الخزانة أو السندات وبين طرف آخر يرغب في استثمار سيولته في اذون الخزانة أو السندات لمدة محددة وذلك يقوم بشراء الاذن أو السند من المالك الأصلي بغرض إعادةتها له بسعر محدد متفق عليه بعد مدة محددة.

#### شهادات الادخار البنكية:

هي أوعية إيداعية تصدرها البنوك وتعطى لحاملها عائداً دورياً خلال فترة استحقاقها سواء كانت ثلاثة سنوات أو خمس سنوات أو أكثر بالإضافة إلى حصول حاملها على القيمة الاسمية لها بعد إنقضاء فترة الاستحقاق أو يتم تجميع العائد ليصرف مع القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق ولا يحق للشخصيات الاعتبارية - ومن ضمنها صناديق الاستثمار - الاستثمار فيها إلا بعد صدور موافقة البنك المركزى المصرى على ذلك.

#### السندات المضمونة برهن عقارى:

هي ادوات مالية متوسطة وطويلة الأجل والتي تصدر بقيمة اسمية تسترد عند استحقاق الدين مع الحصول على دخل دورى ثابت أو متغير والمضمونة برهن رسمى على عقارات مملوكة للجهة المصدرة للسند.

#### حامل الوثيقة:

هو الشخص الذي قام بالاكتتاب في (أو شراء) وثائق استثمار الصندوق



### جماعة حملة الوثائق :

الجماعة التي تتكون من حاملي الوثائق التي يصدرها الصندوق.

### صافي قيمة الأصول:

هي القيمة السوقية لأصول الصندوق مخصوماً منها الالتزامات وكافة المصروفات المستحقة عليه.

### اتعاب الإدارة:

هي الاتعاب السنوية التي يتم دفعها من قبل الصندوق إلى مدير الاستثمار الذي يتولى إدارة محفظة الأوراق المالية كنسبة ثابتة من صافي أصول الصندوق. والجدير بالذكر أن قيمة هذه النفقات مرتبطة بالمهام التي يتم اسنادها إلى مدير الاستثمار نحو الصندوق. والموضحة بالبند الثالث والعشرون بالنشرة

### البند الثاني: مقدمة وأحكام عامة

• بموجب موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ 15 / 8 / 2010 والمجددة بتاريخ 19 / 6 / 2011 وترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 414 بتاريخ 28 / 12 / 2011 قام البنك العربي الأفريقي الدولي بإنشاء صندوق استثمار بغرض استثمار أصوله بالطريقة المفصلة والموضحة في السياسة الاستثمارية الواردة بالبند السادس من هذه النشرة ووفقاً لأحكام المادة رقم 178 من اللائحة التنفيذية لقانون رأس المال واللائحة التنفيذية.

• طبقاً لنص المواد أرقام (163، 176) من اللائحة التنفيذية لقانون 1992/95 تلتزم لجنة الإشراف بموجب اللائحة التنفيذية لقانون المشار اليه بتعيين مدير استثمار تكون لديه الخبرة والمقدرة لإدارة استثمارات / وأصول الصندوق، وكذا تلتزم بتعيين كل من شركه خدمات الاداره ، أمين الحفظ ، مراقب الحسابات.

• تعد هذه النشرة دعوة للإكتتاب العام او لشراء وثائق الصندوق

• تتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل الجهة المؤسسة ومراقب الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسؤوليتهم. ودون أدنى مسئولية تقع على الهيئة.

• تلتزم لجنة الإشراف لهذا الصندوق بتحديث دوري للنشرة كل سنة على الأقل لتعكس نتائج الأعمال عن السنة السابقة ويتم تعديلها كلما طرأت أحداث جوهرية تؤثر على الصندوق أو أداؤه.

• طبقاً لنص المادة رقم (164) من اللائحة التنفيذية لقانون 1992/95 فإنه لا يجوز تعديل البيانات الرئيسية لنشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية و حدود حق الصندوق في الاقتراض و زيادة اتعاب الادارة و مقابل الخدمات و العمولات الا بعد اتخاذ الاجراءات المقررة قانوناً طبقاً لاحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وعلى الاخص الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقاً لاختصاصاتها الواردة بالبند السابع عشر من هذه النشرة والرجوع للهيئة العامة للرقابة المالية لطلب اعتمادها ، وفيما عدا ذلك من تعديلات فستكون أي تعديلات بقرار يصدر من لجنة الإشراف المسؤولة عن الصندوق والمعينة من قبل مجلس أداره البنك المصدر وبعد موافقته وذلك طبقاً لحكم المادة رقم (163) من اللائحة التنفيذية لقانون 1992/95 ، ولا تسري تلك التعديلات إلا بعد اعتماد الهيئة لها وعلى أن يتم موافاة الهيئة بنسخة محدثة من النشرة طبقاً

لاخر تعديل

يحق لأي مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة.

• يخضع النشرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر وعلى الأخص الاحكام الواردة بقانون سوق رأس المال رقم 1992/95 واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

• في حالة نشوب أي خلاف فيما بين الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار أو أي من المكتتبين والمستثمرين أو المتعاملين في وثائق الإستثمار مع الصندوق يتم حل هذا لخلاف بالطرق الودية. فإذا لم يفلح الحل بالطرق الودية يتم الحل عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي على أن يكون القانون المطبق هو القانون المصري وتكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.

• إن الاكتتاب في وثائق استثمار الصندوق يعد قبولاً من المستثمر حامل وثيقة الإستثمار لجميع بنود هذه النشرة واقرار من المستثمر بقبوله الاستثمار في وثائق هذا الصندوق في مقابل تحمل كافة مخاطر هذا الاستثمار. المشار اليها بالبند السابع من هذه النشرة وكذا موافقه منه على الاعتراف في جماعة حملة الوثائق ودون أدنى مسئولية تقع على الهيئة.



### البند الثالث: تعريف وشكل الصندوق

#### اسم الصندوق

صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي للاستثمار في أدوات الدين بالجنيه المصري "جذور".

#### الجهة المؤسسة للصندوق:

البنك العربي الإفريقي الدولي والذي تأسس في مصر عام 1964 بقانون خاص رقم 45 لسنة 1964 ومركزه الرئيسي 5 ميدان السراي الكبرى - جاردن سيتي - القاهرة بهدف تقديم نطاق واسع من الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات على حد سواء.

#### الشكل القانوني للصندوق

صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي للاستثمار في أدوات الدخل الثابت بالجنيه المصري "جذور" هو أحد الأنشطة المرخص بمزاومتها للبنك العربي الإفريقي الدولي وفقاً لأحكام القانون وبموجب موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ 2010/8/15 والتي تم تجديدها في 2011/6/19 وترخيص الهيئة رقم (647) بتاريخ 2011/12/28 على إنشاء الصندوق.

#### نوع الصندوق

هو صندوق استثمار مفتوح للإستثمار في إستثمارات وأدوات مالية مختلفة متوسطة وطويلة الأجل ذات دخل ثابت مثل أدوات الدين الصادرة عن البنوك والشركات ، والحكومة (مثل السندات والأذون الحكومية) وسندات الشركات والسندات المضمونة برهن عقارى واتفاقيات إعادة الشراء والودائع وشهادات الادخار البنكية ذات العائد الثابت والمتغير ويمكن استثمار جزء من أموال الصندوق في وثائق استثمار الصناديق النقدية وصناديق الدخل الثابت الأخرى للحفاظ على نسبة من السيولة بالصندوق لا تزيد عن 49% من حجم الأموال المستثمرة في الصندوق .

#### مقر الصندوق

يكون مقر صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي للاستثمار في أدوات الدين بالجنيه المصري "جذور". هو:-  
البنك العربي الإفريقي الدولي - المركز الرئيسي - الدور الثانى 5 ميدان السراي الكبرى - جاردن سيتي - القاهرة.

#### تاريخ بدء مزاولة النشاط

منذ تاريخ الترخيص له بمزاولة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 2011/12/28.

#### السنة المالية للصندوق

تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير من كل عام حتى نهاية ديسمبر من ذات العام على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تنقضى من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط وحتى تاريخ إنتهاء السنة المالية التالية.

#### مدة الصندوق

25 (خمس وعشرون) عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة أعماله من قبل الهيئة. بشرط التجديد للبنك المؤسس في نهاية عمره مع مراعاة الا يتجاوز عمر الصندوق عمر البنك المؤسس له، و يجوز إنهاء الصندوق و تصفيته وفقاً للشروط الواردة بالبند الثالث والعشرون من هذه النشرة.

#### عملة الصندوق

الجنيه المصري وتعمد هذه العملة عند تقييم الاصول أو الخصوم وإعداد القوائم المالية وعند الاكتتاب في وثائقه أو استردادها وعند التصفية.

#### تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة :

مؤافقة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 414 بتاريخ 2011/12/28

#### المستشار القانوني للصندوق

المكتب: عاطف الشريف للاستشارات القانونية

الدكتور / عاطف الشريف

العنوان: 2 أحمد راغب - جاردن سيتي - أمام السفارة البريطانية

التليفون: 27927056-27927056

#### الإشراف على الصندوق

تتولى لجنة الإشراف المعنية من قبل مجلس ادارة الجهة المؤسسة مسؤولية الإشراف على الصندوق والتصديق على الإفادات المتعلقة به وتمثل مهامها طبقاً لما هو موضح بالبند العاشر من هذه النشرة.



#### البند الرابع: هدف الصندوق

يهدف الصندوق إلى تقديم وعاء إداري واستثماري متوسط وطويل الأجل ويقوم الصندوق بتوزيع استثماراته على أدوات مالية مختلفة ومتوسطة وطويلة الأجل ذات دخل ثابت مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات واتفاقيات إعادة الشراء والودائع وشهادات الادخار البنكية ذات العائد الثابت والمتغير. ويمكن استثمار جزء من أموال الصندوق في وثائق استثمار الصناديق النقدية وصناديق الدخل الثابت الأخرى للحفاظ على نسبة من السيولة بالصندوق

#### البند الخامس: مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة

##### حجم الصندوق

حجم الصندوق 100,000,000 جنيه مصري (مائة مليون جنهاً مصرياً) عند التأسيس مقسمة على 10,000,000 (عشرة ملايين) وثيقة قيمتها الاسمية 10 (عشرة) جنيه مصري. ويجوز زيادة حجم الصندوق مع مراعاة الالتزام باحكام المادة (142 و 147) من اللائحة التنفيذية الصادرة بموجب القرار الوزاري لوزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014 والحصول على موافقة البنك المركزي المصري في حالة زيادة القدر المكتتب فيه من البنك (الجهة المؤسسة) في الصندوق.

##### عدد الوثائق وطبيعتها:

قام الصندوق سابقاً عند التأسيس بإصدار عدد 10,000,000 وثيقة (عشرة ملايين وثيقة) وقد إكتتب البنك في عدد 500 و 000 وثيقة (خمسمائة الف وثيقة) بمبلغ 5,000,000 جنيه مصري (خمسة مليون جنيه مصري) و تم طرح الباقي علي الجمهور للإكتتاب العام و تم قيد هذه الوثائق بإسماء حاملها في دفاتر و سجلات خاصة طرف بنك بلوم مصر "أمين الحفظ" و يعتبر قيد إسم صاحب الوثيقة في الدفاتر و السجلات المشار اليها بمثابة إصدار لها.

##### القيمة الاسمية للوثيقة:

القيمة الاسمية للوثيقة 10 جنيه مصري.

##### الحد الأدنى والأقصى لنسبة ملكية الجهة المؤسسة للصندوق

قامت الجهة المؤسسة بتخصيص مبلغ 5,000,000 جنيه مصري (خمسة مليون جنيه مصري) كرأس مال للصندوق موزعة على عدد 500 الف وثيقة قابلة للزيادة بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري (يشار لهذا المبلغ فيما بعد "المبلغ المنجب") بحيث يمثل هذا المبلغ نسبة 5% من مجموع قيم الوثائق التي أصدرها الصندوق عند التأسيس ولا يجوز للجهة المؤسسة استرداد هذه الوثائق أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق. وفي حالة زيادة أو خفض الصندوق يحق للجهة المؤسسة زيادة أو خفض حجم مساهمته فيه على ألا تقل نسبة مساهمته في جميع الأحوال عن مبلغ 5,000,000 جنيه مصري (خمسة مليون جنيه مصري) أو 2% (اثنين بالمائة) من قيمة الوثائق المصدرة أيهما أكثر.

##### حقوق الوثائق

تمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي اصول الصندوق حيث يقتصر شرائها أو استرداد قيمتها فقط من خلال البنك المؤسس وفروعه، وتخول الوثائق لحاملها حقوقاً متساوية قبل الصندوق ويشارك حاملو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل حسب ما يملكه من وثائق وكذلك عند التصفية.

##### الحد الأقصى والحد الأدنى للأموال المستثمرة في الصندوق والسيولة الواجب الاحتفاظ بها:

بالإشارة إلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 58 وتعدلاته يجوز زيادة حجم الصندوق بدون حد أقصى في ضوء المبلغ المنجب والذي تم تحديده عند تأسيس الصندوق بمبلغ خمسة ملايين جنيه مصري مدفوعة نقداً مع مراعاة تعليمات البنك المركزي المصري للحدود القصوى لمساهمة البنك في صناديق أسواق النقد.

ويجب علي الصندوق أن يحتفظ بجزء من أمواله في صورة سائلة للحفاظ علي درجة المخاطر المرتبطة بمحفظةته وللوفاء بطلبات الإسترداد وبطبيعة الصندوق النقدي فإنه يقوم بإستثمار هذه الأموال في قنوات إستثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند الطلب.

#### البند السادس: السياسة الاستثمارية للصندوق

توجه أموال الصندوق إلى استثمارات متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تحقيق عائد يتناسب ودرجة المخاطر المرتبطة بمحفظة الصندوق. ويعمل مدير الاستثمار على تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الاستثمارات على قطاعات ومجالات الاستثمار المختلفة. وسوف يلتزم بالضوابط والشروط الاستثمارية التي وضعت في قانون رأس المال رقم 95 لسنة 1992 واللائحة التنفيذية



وفي هذه النشرة، بالإضافة إلى الالتزام بالاستثمار في السندات ذات تصنيف ائتماني لا يقل عن BBB والصادر من أحد شركات التصنيف الائتماني المرخص لها من الهيئة.

ويكون استثمار أموال الصندوق وفقاً للضوابط التالية:

- أولاً: الضوابط العامة في ضوء بعض من أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال:-
- قصر استثمارات الصندوق على الأدوات الاستثمارية المصدرة في السوق المحلي فقط وبالجنه المصري
  - ان تعمل ادارة الصندوق على تحقيق الاهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الاكتتاب.
  - أن تعمل ادارة الصندوق على تجنب مخاطر التركيز
  - أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى والدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها و الواردة في نشرة الاكتتاب.
  - يجب ان تكون قرارات الاستثمار متفقة مع ممارسات الاستثمار الحكيمة مع الاخذ في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر و عدم التركيز.
  - لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
  - لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي الي تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره
  - عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة أو تنفيذ عمليات اقتراض أوراق مالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواد من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992.
  - يجوز لمدير الاستثمار البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في الإيداعات البنكية لدى أحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري وذلك عن الفترة من تاريخ بداية الاكتتاب و حتى غلق الاكتتاب لصالح المكتتبين في الصندوق بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم.
  - الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني لادوات الدين المستثمر فيها والمحدد بـ BBB وفقاً لقرار مجلس ادارة الهيئة رقم (35) لسنة 2014، ويلتزم مدير الاستثمار بالافصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الائتماني لصكوك التمويل أو السندات المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس ادارة الهيئة رقم (35) لسنة 2014
  - سوف يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط والشروط الاستثمارية التي وردت في القانون و لائحته التنفيذية و النسب الواردة في هذا البند من النشرة

**ثانياً: يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط التالية عند استثمار أموال الصندوق:**

1. إمكانية استثمار حتى 100% من الأموال المستثمرة في الصندوق في شراء سندات الخزنة.
2. إمكانية استثمار حتى 40% من الأموال المستثمرة في الصندوق في شراء اذون الخزنة و اتفاقيات اعادة الشراء
3. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في شراء شهادات الإيداع البنكية عن 20% من الأموال المستثمرة في الصندوق بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري للاستثمار فيها وفقاً للضوابط الصادرة منه في ذلك الشأن.
4. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في شراء سندات الشركات عن 40% من الأموال المستثمرة في الصندوق مع الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني المعمول به وفقاً للهيئة العامة للرقابة المالية وهو BBB- على أن يكون صادر من إحدى شركات التصنيف الائتماني المرخص لها من الهيئة.

5. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في السندات المضمونة برهن عقارى عن 10% من الأموال المستثمرة في الصندوق.
6. الاحتفاظاً بنسبة من أموال الصندوق لا تزيد عن 25% من الاموال المستثمرة في الصندوق في صورة ودائع بنكية ذات اجال اقصر من شهرين والحسابات الجارية وحسابات التوفير.
7. ألا تزيد نسبة الاستثمار في السيولة النقدية و الودائع البنكية و الحسابات الجارية و الحسابات الجارية ذات الفائدة و حسابات التوفير عن 25% من الاموال المستثمرة في الصندوق.

**ثالثاً: الضوابط الاستثمارية في ضوء بعض من أحكام المادة (174) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب**

**قرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014:**

- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة- و التي لا تتضمن الأسهم - على 15% من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز 20% من الأوراق المالية التي تصدرها هذه الشركة



- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى المثيلة والنقدية على 20% من إجمالي صافي قيمة أصوله في صندوق واحد وبما لا يجاوز 5% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه وذلك للحد من مخاطر عدم التنوع ومخاطر الارتباط.
- لا يجوز للصندوق الاستثمار في أدوات الدين في أي كيان قانوني تكون مسئولية الشركاء فيها غير محدودة.
- يجب أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق وفقاً لهذه النشرة.
- يجب أن تكون قرارات الاستثمار متفقة مع ممارسات الاستثمار الحكيم مع الأخذ في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
- لا يجوز تنفيذ عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة.
- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في أدوات الدين و الصكوك الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن 20% من صافي أصول الصندوق.

**رابعاً: الضوابط القانونية وفقاً لأحكام المادة (178) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والخاصة بصناديق أدوات الدين (أدوات الدخل الثابت):**

1. توجه أموال الصندوق بصورة رئيسية للإستثمار في أدوات الدين متوسطة وطويلة الأجل التي لا تقل أجالها عن 18 شهراً وبما لا يقل عن 51% من أموال الصندوق .
2. ألا يقل التصنيف الإئتماني لأدوات الدين متوسطة وطويلة الأجل لسندات الشركات عند الدخول في هذه الاستثمارات عن المستوى الذي يحدده مجلس إدارة الهيئة، وذلك بإستثناء الأوراق المالية الحكومية .
3. لا يجوز للصندوق الإحتفاظ بنسبة تزيد عن 40% من أمواله في أذون خزانة واتفاقيات إعادة الشراء
4. يجوز للصندوق أن يستثمر 20% كحد أقصى من صافي قيمة أصوله في صناديق أدوات الدين الأخرى و/أو صناديق النقد بحد أقصى 5% من عدد الوثائق المصدرة للصندوق المستثمر فيه .
5. ألا تزيد نسبة ما يستثمره في أدوات الدين ومن بينها سندات التوريق الصادرة عن شركة واحدة عن 10% من أصول الصندوق، وبما لا يجاوز 15% من أدوات الدين المصدرة لنفس الشركة و مصدر محفظه التوريق .
6. لا تزيد نسبة الاستثمار في السيولة النقدية و الودائع البنكية و الحسابات الجارية و الحسابات الجارية ذات الفائدة و حسابات التوفير عن 25% من الاموال المستثمرة في الصندوق .

**البند السابع : المخاطر**

- تجدر الإشارة إلى أن أموال الصندوق مفرزة تماماً عن أموال الجهة المؤسسة.
- لا يرتبط الصندوق بأي مخاطر مرتبطة بالجهة المؤسسة
- تجدر الإشارة إلى أن طبيعة استثمارات صندوق أدوات الدين منخفضة المخاطر وعليه يجب على المستثمر ان يدرك العلاقة المباشرة بين العائد المتوقع من استثمارات الصندوق و المخاطر المنخفضة التي تواجه تلك الاستثمارات و فيما يلي أهم المخاطر التي قد يتعرض لها الصندوق و أهم السياسات و الإجراءات التي يتبعها مدير الاستثمار لمواجهة تلك المخاطر وذلك على النحو التالي :

**1- المخاطر منتظمة / مخاطر السوق:**

يطلق عليها مخاطر السوق ويعتبر مصدر المخاطر المنتظمة هي الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد او الظروف السياسية هذا وان كان من الصعب على المستثمر او مدير الاستثمار تجنبها او التحكم فيها لكن يمكن التقليل من تأثيرها نظراً لاختلاف تأثير الادوات الاستثمارية بالمخاطر المنتظمة على حسب نوعها. وعلى الرغم من تركيز استثمارات الصندوق في السوق المحلي المصري لا انه يمكن مدير الاستثمار بمتابعة مختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية وبذلة عناية الرجل الحريص ان يعمل على تقليل هذه المخاطر بدرجة ما عن طريق تنوع الاستثمار بين ادوات مالية مختلفة وفي قطاعات تجمع بين كل من القطاع المصرفي وسوقالاوراق المالية المشار اليه في السياسة الاستثمارية

**2- المخاطر غير منتظمة:**

هي مخاطر الاستثمار الناتجة عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات أو في ورقة مالية بعينها و إن كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها إلا إنه يمكن الحد من آثار هذه المخاطر بتنوع مكونات المحفظة المالية للصندوق عن طريق تنوع الاستثمارات في أدوات العائد الثابت المستثمر فيها بعدم التركيز في قطاع واحد واختيار الشركات المصدرة السندات غير المرتبطة و جدير بالذكر ان مدير الإستثمار في أدوات العائد الثابت بتوزيع الاستثمارات طبقاً للنسب الاستثمارية الواردة بالمواد أرقام 174 و 178 من اللائحة التنفيذية



### 3- مخاطر عدم التنوع والتركيز:

هي المخاطر التي تنتج عن التركيز في عدد محدود من الاستثمارات مما يؤدي إلى عدم تحقيق إستقرار في العائد وجددير بالذكر أن مدير الاستثمار يلتزم بتوزيع الاستثمارات طبقاً للنسب الاستثمارية الواردة بالمواد أرقام 174 و 178 من اللائحة التنفيذية و في جميع الاحوال فان استثمارات الصندوق تنوع بين القطاع المصرفي وسوق الاوراق المالية. فيما عدا الأسهم.

### 4- مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية للأصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم. ويتم التعامل مع هذه المخاطر للحد من تأثيرها عن طريق تدوير إستثمارات الصندوق بين أدوات استثمارية ذات عائد متغير وأدوات ذات عائد ثابت للإستفادة من توجهات أسعار الفائدة لصالح الصندوق

### 5- مخاطر السيولة والتقييم:

هي مخاطر عدم تمكن مدير الصندوق من تسيل بعض استثمارات الصندوق للوفاء بالتزاماته أو لسداد طلبات الاسترداد، وتختلف إمكانية تسيل الاستثمار باختلاف نوع الاستثمار أو حدوث ظروف قاهرة تؤثر على إمكانية تسيل او تقييم بعض استثمارات الصندوق. وللتعامل مع هذا النوع من المخاطر يقوم مدير الاستثمار عادة باستثمار نسبة لا تقل عن 5% في أدوات عالية السيولة يسهل تحويلها إلى نقدية عند الطلب مثل الحسابات الجارية أو في الحسابات في ودائع لدي البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري وذلك لتخفيض تلك المخاطر إلى الحد الأدنى.

وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر السيولة قد تنتج نتيجة عدم اتفاق أيام العمل المصرفي بمصر والبورصة المصرية وذلك مع الأيام الخاصة برغبة مدير الاستثمار في تسيل بعض الإستثمارات لمواجهة طلبات الإسترداد مما يكون له أثره على تقييم الوثيقة وطبقا لما هو مشار إليه بنند مخاطر الظروف القاهرة قد يؤدي ذلك النوع من المخاطر إلى إيقاف عمليات الإسترداد طبقا لاحكام المادة (159) من اللائحة التنفيذية إلى ان تزول اسباب هذه المخاطر.

### 6- مخاطر المعلومات:

تتمثل هذه المخاطر في عدم توافر المعلومات اللازمة من أجل إتخاذ القرار الاستثماري نظرا لعدم تمتع السوق المستثمر فيه بالإفصاح والشفافية والاستقرار، وحيث أن جميع استثمارات الصندوق تركز في السوق المصري الذي يتميز بتوافر قدر جيد من الإفصاح والشفافية، كما أن مدير الإستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية عن السوق وأدوات الاستثمار المتاحة إلى جانب أنه يقوم بالإطلاع على أحدث البحوث والمعلومات المحلية والعالمية وعن الحالة الاقتصادية، لذا - فهو أكثر قدرة على تقييم وتوقع أداء الاستثمارات، وكذلك تقييم شتى فرص الاستثمار بشكل يضمن له تحقيق ربحية وتفاذي القرارات الخاطئة على قدر المستطاع

### 7- مخاطر التغيرات السياسية:

تنعكس الحالة السياسية للدول المستثمر فيها على أداء أسواق المال بهذه الدول، والتي قد تؤدي إلى تأثر الأرباح والعوائد الاستثمارية، و في الغالب تكون أسواق الأسهم أكثر تأثراً بالتغيرات السياسية من أسواق الأدوات ذات العائد الثابت، وتجدر الإشارة أن الصندوق سوف يستثمر في السوق المصري مما يصعب معه تجنب التأثير المباشر بالأوضاع السياسية و الاقتصادية السائدة في مصر في الوقت الراهن.

### 8- مخاطر تغير اللوائح والقوانين:

وهي المخاطر الناتجة عن تغير اللوائح والقوانين بما يؤثر بالسلب على الإستثمارات وسيتم مواجهتها من خلال متابعة الأحداث السياسية والتشريعات المنتظر صدورها والتي تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تجنب آثارها السلبية والإستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الأداء الإستثماري.

### 9- مخاطر تغير سعر الفائدة:

وهي المخاطر التي تنتج عن انخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ الشراء، والإستثمار في أدوات ذات أجال مختلفة يؤدي إلى تخفيض تأثير تغير سعر الفائدة ، بالإضافة إلى إتباع مدير الاستثمار للإدارة النشطة والتي تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الإتجاهات المستقبلية لتحرك أسعار الفائدة والعمل على الإستفادة منها.

### 10- مخاطر الإنتمان (عدم السداد):

وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة مصدر الورقة المالية على سداد القيمة الإستردادية. عند الإستحقاق أو سداد قيمتها الإبتدائية النقدية في تواريخ إستحقاقها ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الإختيار الجيد للشركات المصدرة لأدوات العائد الثابت.



وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة وتحديد نسبة قصوى للاستثمار في شركة واحدة بالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق لن يستثمر إلا بعد التأكد من الملاءة المالية للشركات وحصولها على تصنيف إئتماني بالحد الأدنى المقبول.

#### 11- مخاطر الاستدعاء أو السداد المعجل:

وتتمثل في مخاطر استدعاء جزء أو كل أدوات العائد الثابت وسدادها قبل موعد استحقاقها وذلك نتيجة لتغير سعر الفائدة أو لأسباب مباشرة تتعلق بنشاط المصدر نفسه وجدير بالذكر أن هذه المخاطر تكون معروفة ومحددة بنشرات الاكتتاب سلفاً عند شراء سندات تحمل هذه الخاصية.

#### 12- مخاطر ظروف قاهرة عامة:

وهي تتمثل في حدوث اضطرابات سياسية أو غيرها بالبلاد ودرجة تؤدي إلى إيقاف التداول على سوق الأوراق المالية مما قد يؤدي إلى وقف عمليات الاسترداد طبقاً للضوابط المنصوص عنها بالمادة (159) من اللائحة التنفيذية. ( وذلك لقيد غالبية سندات الشركات وسندات الخزنة في البورصة المصرية)

#### 13- مخاطر تسوية العمليات:

هي المخاطر التي تنتج عن مواجهة مشاكل في عمليات تسوية استثمارات الصندوق في الأوراق المالية سواء بالبيع أو الشراء نتيجة عدم كفاءة شبكات الربط مما يسبب وجود تأخر في سداد التزامات الصندوق أو استلام مستحقاته لدى الغير ، ويمكن تجنب هذه المخاطر من خلال اتباع سياسة الدفع عند الاستلام وذلك باستثناء عمليات الاكتتاب والتي تتطلب ان يتم السداد اولاً قبل عملية التخصيص اما في حالة البيع فسيتم اتباع سياسة التسليم عند الحصول على المبالغ المستحقة ، كما ان تسوية العمليات المصرفية تتميز بالدقة.

#### 14- مخاطر الارتباط:

وهي المخاطر التي تترتب على الاستثمار في الأوراق المالية المصدره عن أطراف مترابطة والتي يتأثر أداؤها بنفس العوامل ولذلك يجب ان يكون مدير الاستثمار علي دراية كاملة بالأوراق المالية المذكوره ويقوم بالاستثمار في الأوراق المالية المصدره عن جهات غير مرتبطه لكي يقلل من تلك المخاطر. و من خلال السياسة الإستثمارية الخاصة بالصندوق و قيود الإستثمار التي يتبعها يتضح كيفية اعتماد مدير الإستثمار علي سياسة التنوع لتقليل مخاطر الارتباط.

#### البند الثامن: نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة

هذا الصندوق يتيح للمصريين والاجانب سواء كانوا اشخاصاً طبيعية أو معنوية الاكتتاب في (شراء) وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة. وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة الاستثمار في المجالات المشار إليها قد يعرض رأس المال إلى بعض المخاطر الناتجة عن طبيعة التعامل فيها أو السابق الإشارة لها في البند السابع من هذه النشرة والخاص بالمخاطر وبناءً على ذلك يقوم المستثمر ببناء قراره الاستثماري. يناسب هذا النوع من الاستثمار:

- 1- المستثمر الراغب في تنوع استثماراته بين أدوات دخل ثابت مقيمة بسوق الأوراق المالية (البورصة المصرية) وبين القطاع المصرفي.
- 2- المستثمر الراغب في تقبل درجة مخاطر قليلة وهي المخاطر المشار إليها بالبند السابع مقابل عائد متميز على المدى المتوسط والطويل الأجل في ظل قيام مدير الاستثمار بالقيام بمهامه وإدارته الرشيدة لمحفظة الصندوق وعلى المستثمر أن يدرك العلاقة الطردية بين العائد المتوقع ودرجة المخاطر.

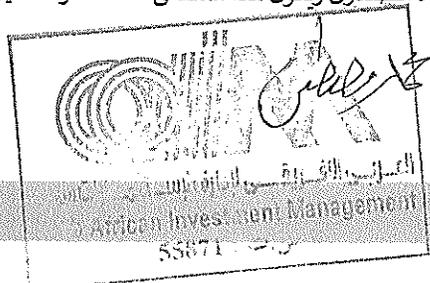
#### البند التاسع: اصول وموجودات الصندوق وإمسك السجلات

##### الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة.

طبقاً للمادة 176 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 تكون اموال الصندوق واستثماراته وانشطته مستقلة ومفترزة عن اموال الجهة المؤسسة . وتفرد لها حسابات ودفاتر مستقلة.

##### حالات الرجوع على موجودات صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة او تحت ادارة مدير الاستثمار:

لا يجوز الرجوع على موجودات صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة أو يديرها مدير الاستثمار للوفاء بالتزامات الصندوق . وفي حالة قيام الصندوق بالاستثمار في صناديق أخرى يكون من حقه (مثل المستثمرين الآخرين) الرجوع على موجودات هذا الصندوق المستثمر فيه للوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق ويكون هذا ممكناً في حالة حدوث ما يستوجب ذلك مع مراعاة الأحكام والقوانين المنظمة لذلك .



### إمسك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله:

- يتولى البنك العربي الأفريقي الدولي بصفته متلقي الإكتتاب / الشراء والاسترداد أثبات تلك العمليات ، عن طريق إمساك سجلات الكترونية يثبت بها ملكية وثائق الصندوق بما لا يخل بالدور الاصيل لشركة خدمات الادارة في امساك سجل حملة الوثائق.
- ويلتزم البنك متلقي الإكتتاب و الذي يتولى عمليات الشراء والإسترداد بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الالكترونية التي تعتمدها الهيئة.
- ويقوم البنك متلقي الإكتتاب / الشراء والاسترداد بموافاة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الربط الالي (البريد الالكتروني) بالبيانات الخاصة بالمكتتبين و المشترين و مستردى وثائق الصندوق والمنصوص عليها بالمادة (156) و المادة (158) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992
- ويقوم البنك متلقي الإكتتاب / الشراء والاسترداد بموافاة مدير الاستثمار في نهاية كل يوم عمل مصرفي بمجموع طلبات الشراء والاسترداد .
- وتلتزم شركة خدمات الادارة بإعداد وحفظ سجل آلي بحاملى الوثائق ، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه
- وللهيئة الاطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لاحكام القانون واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما.

### اصول الصندوق:

لا توجد أى اصول لدى الصندوق قبل البدء الفعلى فى النشاط ما عدا المبلغ المجنب وهو القدر المكتتب فيه من قبل الجهة المؤسسة فى الصندوق . والبالغ 5 مليون جنيه مصرى مقابل 500 ألف وثيقة وبقيمة إسميه قدرها 10 جنيه مصرى للوثيقة الواحدة.

### حقوق ورثة صاحب الوثيقة:

طبقاً لنص (المادة 152) من اللائحة التنفيذية للقانون لا يجوز لصاحب الوثيقة أو لورثته أو لدائنيه - بأية حجة كانت - طلب وضع الأختام على دفاتر الصندوق أو الحجز على ممتلكاته أو طلب فرز أو تخصيص أو تجنيد أو السيطرة على أصول الصندوق بأي صورة أو الحصول على حق اختصاص عليها أو المطالبة بقسمة أمواله أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة. ولا يجوز لهم أن يتدخلوا بأية طريقة كانت فى إدارة الصندوق.

### حقوق حامل الوثيقة عند التصفية:

يتم معالجتها طبقاً للبند الثالث والعشرون من هذه النشرة والخاص بإنهاء و تصفية الصندوق .

### البند العاشر: الجهة المؤسسة للصندوق ومجلس إدارتها والإشراف على الصندوق

اسس البنك العربي الأفريقي الدولي فى مصر عام 1964 بقانون خاص رقم 45 لسنة 1964 ومركزه الرئيسى 5 ميدان السراى الكبرى - جاردن سيقى - القاهرة بهدف تقديم نطاق واسع من الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات على حد سواء.

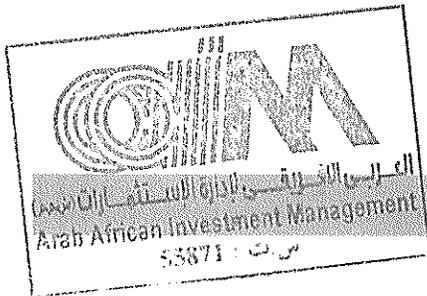
### هيكل مساهمين الجهة المؤسسة :

49.37%	البنك المركزي المصري - مصري
49.37%	الهيئة العامة للاستثمار- كويتي
1%	مصرف الرافدين - عراقي
0.10%	وزارة مالية المملكة الأردنية الهاشمية - اردني
0.06%	البنك المركزي الجزائري - جزائري
0.05%	بنك الجزيرة جدة - سعودي
0.05%	مستثمرين اخرون وافراد

### مجلس إدارة الجهة المؤسسة:

يتكون مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي الدولي من الاعضاء التالى اسماؤهم:

السيد الاستاذ / بدر مشاري الحميضى	رئيس مجلس الادارة
الأستاذ / تامر محمد وحيد الدين محمد	نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
الأستاذ / تامر خليفة	عضو - مجلس الإدارة
الأستاذة / سارة طارق الصانع	عضو - مجلس الإدارة



الأستاذ / أحمد أشرف على كوشوك  
الأستاذ / هشام سيد عبد الرازق الرزوقي  
الأستاذ / عمرو أحمد سميح طلعت

وقد فوض مجلس إدارة الجهة المؤسسة الاستاذة/ محاسن الحديدي في التعامل مع الهيئة في كل الأنشطة المتعلقة بالصندوق.  
الصناديق الأخرى المنشأة من قبل الجهة المؤسسة:

- قامت الجهة المؤسسة (البنك العربي الإفريقي الدولي) سابقا بتأسيس صناديق استثمار أخرى بيانها كالتالي:
1. صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي النقدي ذو العائد اليومي التراكبي بالجنه المصري "جمان" وذلك بموجب ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية وبموافقة البنك المركزي المصري في عام 2008.
  2. صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي "شيلد" وذلك بموجب ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية وبموافقة البنك المركزي المصري في عام 2006.
  3. صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي "جارد" لحماية رأس المال ذو العائد التراكبي وذلك بموجب ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية وبموافقة البنك المركزي المصري في عام 2016

الممثل القانوني للجهة المؤسسة:

السيد الأستاذ / تامر محمد وحيد الدين عبد الله - بصفته نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

اختصاصات مجلس إدارة الجهة المؤسسة في ضوء المادة (176):

يختص مجلس الإدارة باختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية المشار إليها بالمادة (162) من اللائحة التنفيذية، ومن أهمها:

- التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقب حسابات الصندوق وقواعد توزيع أرباح الصندوق.
- تشكيل لجنة الاشراف على الصندوق.
- التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفية او مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدته، ولا يجوز له اتخاذ قرار بعزل مدير الاستثمار او تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق.
- وفي جميع الأحوال يكون على مجلس الإدارة بذل عناية الرجل الحرص في القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق وحملة الوثائق.

لجنة الاشراف على الصندوق:

طبقا لاحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية، قام مجلس ادارة الجهة المؤسسة بتعيين لجنة اشراف للصندوق تتوافر في اعضائها الشروط القانونية اللازمة طبقا للمادة (163) من ذات اللائحة ولا تكون قرارات تلك اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من مجلس ادارة البنك المؤسس للصندوق وتلتزم تلك اللجنة ببذل عناية الرجل الحرص في القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق وحملة الوثائق وذلك دون الاخلال بمسئولية مجلس ادارة البنك المؤسس عن اعمال هذه اللجنة، و أسمائهم كالتالي:

رئيس اللجنة  
عضو اللجنة - مستقل  
عضو اللجنة - مستقل

الأستاذة / محاسن الحديدي  
الأستاذ / مجدي حسن  
الأستاذ / محمد الشريبي

وبذلك يقر كافة أعضاء لجنة الإشراف ومجلس إدارة الجهة المؤسسة بتوافر الشروط الواردة بالمادة (163) من اللائحة التنفيذية في السادة أعضاء لجنة الإشراف.

- كما تقوم هذه اللجنة بالإشراف على كلا من :- صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي النقدي ذو العائد اليومي التراكبي بالجنه المصري "جمان" و صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي "شيلد" و صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي "جارد" لحماية رأس المال ذو العائد التراكبي
- مهام لجنة الإشراف على الصندوق:

- تعيين مدير الاستثمار والتأكد من تنفيذه لالتزاماته ومسئولياته وعزله علي ان يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الإكتتاب وأحكام اللائحة التنفيذية للقانون .
- تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئولياتها.
- تعيين أمين الحفظ .



- الموافقة على نشرة الإكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة
- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدتها شركة خدمات الادارة مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات.
- الموافقة على عقد ترويج الإكتتاب في وثائق الصندوق .
- التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة والصندوق
- تعيين مراقب حسابات الصندوق من بين المقيدین بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة .
- متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الإستثمار والاجتماع به أربعة مرات على الأقل سنويا للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما
- الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (6) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق .
- التأكد من التزام مدير الإستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.

### شركة خدمات الادارة

- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها مدير الإستثمار تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات .
- اتخاذ قرارات الاقتراض وتقديم طلبات إيقاف الاستردادات وفقاً للمادة (159) من اللائحة التنفيذية لقانون رقم 95 لسنة 1992 .
- وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.

### البند الحادي عشر: مراقب حسابات الصندوق

طبقاً لأحكام المادة (168) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (172) لسنة 2020 والذي نص على انه يجوز مراجعة حسابات صناديق الإستثمار المنشأة من قبل الجهات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018 مراقب حسابات واحد من بين المراجعين المقيدین في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على أن يكون مستقل عن كل من مدير الإستثمار أو أي من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق.

وبناءً عليه فقد تم تعيين

الاستاذ/ محمد عبد العزيز حجازي

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 60

العنوان: 6 شارع بولس حنا - الدقي - الجيزة

تليفون: 01001699301-37600516-37600517

ويقر مراقب الحسابات وكذا لجنة الإشراف على الصندوق المسئولة عن تعيينه باستفائه لكافة الشروط ومعايير الاستقلالية المشار إليها بالمادة (168) من اللائحة

### التزامات مراقب الحسابات:

- مراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم إصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية مرفقاً بها تقريراً مراقب الحسابات عن نتيجة مراجعتها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.
- إجراء مراجعة دورية كل ستة أشهر للقوائم المالية للصندوق وأعداد التقارير النصف سنوية عن مركزه المالي ونتائج أعماله عن هذه الفترة ويتعين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات مهمة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرائها، وكذا مدى تماشي تلك القوائم المالية مع أحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ونشرة الإكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذا الارشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن.
- إجراء فحص شامل علي القوائم المالية السنوية ونصف السنوية المعدة بواسطة شركة خدمات الإدارة وإعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبيناً ما إذا كان المركز المالي للصندوق يعبر في كل جوانبه عن المركز المالي الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه في نهاية الفترة المعد عنها التقرير.
- يكون لمراقب الحسابات الحق في الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقق من الالتزام بمعايير المراجعة المصرية وإعداد تقرير بنتائج المراجعة.

### البند الثاني عشر : مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه قانون رأس المال في وجوب ان يعهد الصندوق بإدارة نشاطه كله الى جهة ذات خبرة، تم التعاقد من قبل البنك العربي الإفريقي الدولي مع شركة العربي الإفريقي لإدارة الاستثمارات. تأسست شركة العربي الإفريقي لإدارة الاستثمارات كشركة مساهمة مصرية منشأة طبقاً لأحكام القوانين المصرية وخاضعة لأحكام القوانين المصرية ومقرها الرئيسي 2 شارع عبد القادر حمزة - مبنى كايرو سنتر - الطابق العاشر - جاردن سيتي وخاضعة لأحكام قانون رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ومسجلة بسجل تجاري جنوب القاهرة رقم 55871 بتاريخ 2006/12/18 ومرخص لها بمزاولة النشاط من الهيئة العامة الرقابة المالية بترخيص رقم 404 بتاريخ 2007/6/13.

#### و يمتلك الشركة حالياً كل من:

89.50%	شركة العربي الإفريقي للاستثمارات القابضة
10.45%	صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالبنك العربي الإفريقي
0.05%	البنك العربي الإفريقي الدولي

يشغل الأستاذ/ عمر العادل محمد عبد الفتاح منصب رئيس مجلس الإدارة ويشغل الأستاذ / محمد مصطفى محمد منصب العضو المنتدب.

#### ويمثل مجلس الإدارة كل من:

السيدة الأستاذة / عمر العادل محمد أبو علام	رئيس مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / محمد مصطفى محمد	العضو المنتدب
السيد الأستاذ / علي محمد لطفي الغنام	عضو مجلس إدارة
الدكتورة / مها مصطفى محمد	عضو مجلس إدارة
السيدة الأستاذة / شيرين فتحي فاضل	عضو مجلس إدارة

#### خبرات الشركة:

#### خبرات فريق العمل:

سبق أن عمل فريق العمل بكبرى شركات ادارة صناديق الاستثمار بمصر وبذلك فان لهم خبرة واسعة في ذلك المجال بمختلف انواع الصناديق سواء الاسهم، النقدي، أدوات الدين (أدوات الدخل الثابت).....الخ.

تدير شركة العربي الإفريقي لإدارة الاستثمارات صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي (شيلد) و صندوق استثمار البنك العربي الإفريقي الدولي النقدي ذو العائد اليومي التراكمي بالجنيه المصري "جمان" وصندوق استثمار البنك العربي الإفريقي "جارد" لحماية رأس المال ذو العائد التراكمي و صندوق استثمار " آفاق " للأوراق المالية وصندوق شركة مصر للتأمين للدخل الثابت ذو المزايا التأمينية "استثمار وأمان" وصندوق دايموند النقدي وصندوق شركة مصر للتأمين التكافلي وشركة صندوق استثمار برق و صندوق استثمار شركة إسكان للتأمين النقدي ، وصندوق استثمار الفئان النقدي ومحافظ مالية للأفراد والشركات والصناديق الخاصة بواسطة مجموعة من المتخصصين في مجال إدارة صناديق الاستثمار ومحافظ الأوراق المالية.

#### المراقب الداخلي لمدير الاستثمار والتزاماته:

طبقاً للمادة (24/183) من اللائحة التنفيذية تلزم الشركة بتعيين مراقب داخلي وقامت بتعيين السيد / هاني محسن ابراهيم مراقب داخلي لدى مدير الاستثمار ويلتزم بما يلي:

1- الاحتفاظ بملف لجميع شكاوى العملاء وبما تم اتخاذه من اجراءات لمواجهة هذه الشكاوى التي لم يتم حلها خلال اسبوع من تاريخ تقديمها

2- إخطار الهيئة بكل مخالفة لقانون رأس المال واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وعلى وجه الخصوص مخالفة القيود المتعلقة بالسياسة الاستثمارية للصندوق وذلك إذا لم يقوم مدير الاستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال اسبوع من تاريخ حدوثها.

#### مدير المحفظة:

قامت الشركة بتعيين الأستاذ / احمد رشاد - مدير استثمار لمحفظة الصندوق.

#### يضمن مدير الاستثمار للجهة المؤسسة للصندوق التالي:

- 1- أنه حاصل على ترخيص الهيئة برقم (404) بتاريخ 2007/6/13.
- 2- أنه يملك الخبرة الكافية لتحقيق اهداف الصندوق وفقاً للالتزامات المذكورة في هذه النشرة.
- 3- أن موظفيه لديهم الخبرة الكافية المطلوبة لتعظيم عائد الصندوق مع مراعاة الحفاظ على سيولته



4- أن يحتفظ بالملاءة المالية اللازمة لمزاولة نشاطه بما يحقق ضمان الوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق وذلك مع مراعاة ما تضعه الهيئة من ضوابط في هذا الشأن.

**أولاً: سلطات مدير الاستثمار**

1- يجوز توقيع العقود بالنيابة عن الصندوق لما يتماشى مع مصلحة الصندوق والسياسة الاستثمارية الواردة بهذه النشرة تتضمن تلك العقود على سبيل المثال عقود الحفظ وحسابات السمسرة واتفاقيات إعادة الشراء.

2- يجوز إرسال تعليمات بجميع التحويلات لصالح الصندوق.

3- يجوز وفقاً للمادة (160) من لائحة القانون الاقتراض من الجهة المؤسسة باسم الصندوق وذلك لمواجهة الاستردادات بأقل سعر فائدة متاح لعملاء الجهة المؤسسة أو من غيره من البنوك الأخرى بشرط ألا تتجاوز إجمالي قيمة القروض نسبة 10% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت الاقتراض ويشترط أن يكون القرض قصير الأجل لا تزيد مدته عن 12 شهر ويجوز اللجوء إلى الاقتراض من أحد البنوك الأخرى غير الجهة المؤسسة الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري مع مراعاة التزام الجهة المؤسسة بعدم الاعتراض في حالة عدم قدرته على توفير أقل سعر اقراض في السوق.

4- يجوز ربط وفك الودائع البنكية وفتح واقفال الحسابات وبيع وشراء شهادات الادخار بعد صدور موافقة البنك المركزي المصري لاتاحة استثمار الشخصيات الاعتبارية فيها واذون الخزنة والسندات باسم الصندوق لدى الجهة المؤسسة ولدى أى بنك آخر خاضع لإشراف البنك المركزي المصري على أن يتم التصرف أو التعامل في أو على هذه الحسابات بموجب أوامر مكتوبة صادرة من مدير الاستثمار طبقاً لما يترأى له من أفضل فرص استثمارية متوفرة لديه.

5- يجوز لمدير الاستثمار أن يستثمر في وثائق استثمار الصندوق الذى يديره عند طرحها للإكتتاب، على أن يكون ذلك لحسابه الخاص وأن ينص على ذلك في نشرة الإكتتاب على أن تحدد نشرة الإكتتاب حدود وضوابط بيع هذه الوثائق.

6- يجوز إجراء كافة أنواع الادارة والتصرفات المتعلقة بالنقدية والاوراق المالية المستثمرة في الصندوق بما في ذلك الحق في استبدالها ما لم تكن هذه التصرفات مستبعدة صراحة في هذه النشرة.

**ثانياً: الالتزامات الخاصة لمدير الاستثمار طبقاً للائحة التنفيذية:**

طبقاً لنص المادة (19/183) من اللائحة التنفيذية ، على مدير الاستثمار الالتزام بكافة القواعد التى تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وعلى الأخص ما يلي :

1. التحرى عن الموقف المالى للشركات المصدرة للأوراق التى يستثمر الصندوق أمواله فيها.
2. مراعاة الالتزام بضوابط الإفصاح عن الاحداث الجوهرية بالنسبة للأوراق المالية وغيرها من أوجه الإستثمار التى يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله .
3. الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى ادارة إستثماراته.
4. امسك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.
5. اخطار كل من الهيئة و لجنة الإشراف على الصندوق باى تجاوز لحدود او ضوابط السياسة الإستثمارية المنصوص عليها في اللائحة فور حدوثها وازالة اسبابها خلال مدة لاتتجاوز اسبوع من تاريخ حدوثها ويجوز لمدير الإستثمار ان يطلب من الهيئة مد هذه المهلة في حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.

موافاة الهيئة بتقارير نصف سنويه عن نشاطه ونتائج اعماله ومركزه المالى .

وفي جميع الأحوال يلتزم مدير الإستثمار ببذل عناية الرجل الحرص في إدارته لإستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق في كل تصرف أو إجراء .

**ثالثاً: الأعمال المحظور على مدير الاستثمار القيام بها**

طبقاً لنص المادة (20/183) من اللائحة التنفيذية ، يحظر على مدير الاستثمار القيام بالاعمال التالية :

1- اتخاذ أى إجراء او ابرام اي تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصالحته او مصلحة اي صندوق اخر يديره او مصلحة حملة الوثائق في الصندوق او المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسبقة وفقاً للأحكام الواردة بهذا الفصل.

2- البدء في إستثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الإكتتاب. في وثائقه، ويكون له ايداع اموال الإكتتاب في احدى البنوك المصرى الخاصة بعمليات الإستثمار



- 3- شراء أوراق مالية غير مقيدة بالبورصة المصرية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية مماثلة للهيئة في غير الحالات الواردة في هذا الفصل أو الحالات وفي الحدود التي تضعها الهيئة.
- 4- استثمار أموال الصندوق في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم بشهر إفلاسها.
- 5- استثمار أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة فيما عدا صناديق الملكية الخاصة، أو الصناديق العقارية أو صناديق رأس المال المخاطر.
- 6- استثمار أموال الصندوق في شراء وثائق استثمار لصندوق آخر يديره، إلا في حالة الصناديق القابضة أو صناديق أسواق النقد.
- 7- تنفيذ العمليات من خلال أطراف مرتبطة دون إفصاح مسبق إلى لجنة الإشراف على الصندوق، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك.
- 8- التعامل على وثائق استثمار الصندوق الذي يديره إلا في الحدود ووفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة.
- 9- القيام بأية أعمال أو تصرفات لا تهدف إلا إلى زيادة العمولات أو المصروفات أو الاتعاب أو إلى تحقيق كسب أو ميزة له أو لمديره أو العاملين به.

- 10- طلب الاقتراض في غير الأغراض المنصوص عليها في نشرة الإكتتاب.
- 11- نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية .
- 12- وفي جميع الأحوال يحظر على مدير الاستثمار القيام بأى من الأعمال أو الأنشطة التي يحظر على الصندوق الذي يديره القيام بها أو التي يترتب عليها الاخلال باستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق

**تجنب تعارض المصالح (طبقاً لإحكام المادة رقم 172 من اللائحة التنفيذية) :**

- لا يجوز استثمار أموال الصندوق في صناديق أخرى منشأة أو مداره بمعرفة أى من الأطراف ذات العلاقة فيما عدا الاستثمار في صناديق اسواق النقد وإستثمارات الصندوق القابض في الصناديق التابعة له .
- لا يجوز بغير موافقة مسبقة من جماعة حملة الوثائق لأى من أعضاء مجلس إدارة الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوراقها المالية جزءاً من أمواله،
- يحظر على مدير الاستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو العاملين لديه التمثيل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارات الشركات التي يستثمر الصندوق جزءاً من أمواله في أوراقها المالية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حملة الوثائق .
- يلتزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوى العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراجعة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح ، العمل على توفير الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق
- الالتزام بالافصاح عن أداء الصندوق ونشر ملخص تقارير الأداء
- يلتزم مدير الاستثمار بالافصاح بالقوائم المالية الربع السنوية عن كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية والاعوية الادخارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة وكذا عن كافة الاعباء المالية التي تم سددها لا من الأطراف ذوى العلاقة .
- يلتزم مدير الاستثمار بعد تنفيذ عمليات من خلال اشخاص مرتبطة دون الافصاح المسبق للجنة الاشراف على الصندوق والحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق .

**تعامل مدير الاستثمار والعاملين لديه على وثائق الصندوق :**

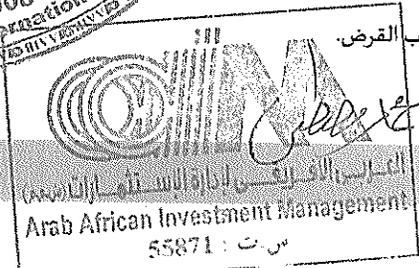
وفقاً للمادة (183 مكرر 21) يجوز لمدير الاستثمار أن يستثمر في وثائق استثمار الصندوق الذي يديره عند طرحها للاكتتاب، على أن يكون ذلك لحسابه الخاص وأن ينص على ذلك في نشرة الاكتتاب على أن تحدد نشرة الاكتتاب حدود وضوابط بيع هذه الوثائق.

تجنب أي تعارض في المصالح عند التعامل على هذه الوثائق

- مسك سجل خاص لتعامل العاملين من قبل المراقب الداخلي بالشركة
- لا يجوز لمدير الاستثمار أو المديرين والعاملين به التعامل على وثائق صندوق البنك العربي الأفريقي الدولي للاستثمار في أدوات الدين بالجنيه المصري "جنور" بعد طرحه إلا بعد الحصول على موافقة جمعة حملة الوثائق والتقدم للهيئة للحصول على موافقتها وفقاً للضوابط الصادرة من مجلس إدارة الهيئة رقم (69 لسنة 2014)

**شروط الاقتراض لمواجهة طلبات الاسترداد طبقاً للمادة (160) من اللائحة التنفيذية :**

- يحظر على الصندوق الاقتراض إلا لمواجهة طلبات الاسترداد وفقاً للضوابط التالية:
- أن لا تزيد مدة القرض على اثني عشر شهر.
- ألا يتجاوز مبلغ القرض 10% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
- أن يتم بذل عناية الرجل الحريص بالاقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق



- يقدم مدير الاستثمار دراسة فنية للجنة الاشراف على الصندوق عن مبررات الاقتراض مقارنة بتكلفة تسييل اي من استثمارات الصندوق او تكلفة اي فرص تمويلية بديلة اخرى

#### البند الثالث عشر: شركة خدمات الادارة

في ضوء ما نص عليه القانون في وجوب أن يعهد الصندوق بمهام خدمات الادارة الى جهة ذات خبرة في هذا المجال فقد عهدت الجهة المؤسسة إلى مع شركة كاتليست لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (نون سابقاً) والكائنة في 44 شارع لبنان -المهندسين - الجيزة والغاضفة لاحكام قانون سوق رأس المال والمرخص لها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية بترخيص رقم (577) بتاريخ 2010/4/29 للقيام بمهام خدمات الادارة. وهي الشركة التي تتولى عمليات تسجيل حركة الشراء والاسترداد على وثائق الصندوق وتقييمها واحتساب صافي قيمة أصول الصندوق بالإضافة إلى المهام الأخرى الواردة بالبند السادس عشر من النشرة. للقيام بمهام خدمات الادارة. ويمثلها أ / معتر محمد السيد صالح - العضو المنتدب ويتكون هيكل مساهمها على النحو التالي:

شركة/ كاتليست بارتنز القابضة	79.75%
البنك العربي الافريقي الدولي	20%
اجمال صغار مستثمرين	0.25%

ويتكون مجلس إدارتها من:

رامى كمال الدين عثمان	رئيس مجلس إدارة
معتر محمد السيد	العضو المنتدب
ماجي ماجد فوزي	عضو مجلس إدارة - ممثل عن شركة كاتليست بارتنز هولدينج ش.م.م
محمد على عبد اللطيف ميتكيس	عضو مجلس إدارة - ممثل عن البنك العربي الافريقي الدولي
إبراهيم عبد الوهاب الزيني	عضو مجلس إدارة عضو مجلس ادارة من ذوي الخبرة.

#### استقلالية شركة خدمات الإدارة عن الأطراف ذات العلاقة

ويقر كلا من الجهة المؤسسة للصندوق وكذلك مدير الاستثمار ولجنة الاشراف المسئولة عن تعيين شركة خدمات الادارة بأن شركة خدمات الإدارة تعتبر مستقلة عن الصندوق والجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009 بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الاستثمار وتلتزم الشركة بجميع الالتزامات والضوابط الواردة باللائحة التنفيذية لقانون رقم 95 لسنة 1992 وكذلك مجلس ادارة هيئة سوق المال رقم (88) لسنة 2009 بتاريخ 2009/12/21.

#### وتلتزم شركة خدمات الإدارة وفقاً للائحة التنفيذية بما يلي :

1. اعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة للصندوق الاستثمار المفتوح ويتم الافصاح عنه في نهاية كل يوم عمل واخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.
2. حساب صافي قيمة الوثائق للصندوق يومياً.
3. قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار.
4. إعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:
  - عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
  - تاريخ القيد في السجل الآلي.
  - عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
  - بيان عمليات الاكتتاب والشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.
  - عمليات الاسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع الجهات متلقية الاكتتاب في وثائق الصندوق المفتوح.
- 5- إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقديمها للجنة الإشراف على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات الصندوق المقيّد بالسجل المعد لذلك بالهيئة.

#### البند الرابع عشر: الجهة المسؤولة عن تلقي الاكتتاب والشراء والاسترداد

تم التعاقد مع البنك العربي الافريقي الدولي وهو احد البنوك المرخص لها من قبل البنك المركزي المصري بتلقي الاكتتابات والاسترداد



**التزامات البنك متلقي طلبات الشراء والاسترداد ( طبقاً لإحكام المادة رقم 158 من اللائحة التنفيذية):**

- توفير الربط الآلي (بريد الكتروني) بينه وبين مدير الاستثمار وشركة خدمات الادارة
- الالتزام بالاعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروع البنك داخل جمهورية مصر العربية.
- الالتزام بتلقي طلبات الاكتتاب / الشراء والاسترداد علي ان يتم تنفيذ تلك الطلبات على اساس الشروط المشار اليها بالبند العشرون من هذه النشرة والخاص بالشراء والاسترداد.
- الالتزام بموافاة شركة خدمات الادارة و مدير الاستثمار ببيان عن كافة طلبات الشراء و الاسترداد في نهاية كل يوم عمل مصرفي.
- الالتزام بالاعلان عن صافي قيمة الوثيقة يومياً بكافة الفروع للبنك على اساس اقفال اليوم السابق طبقاً للقيمة المحسوبة من شركة خدمات الادارة.

**البند الخامس عشر: أمين الحفظ**

طبقاً للمادة (38) من القانون والمادة (165) من اللائحة التنفيذية تحفظ الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق امواله فيها لدى احد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري وبناءً على ذلك تم حفظ الأوراق المالية الخاصة بالصندوق لدى بنك بلوم مصر حيث تم التعاقد مع بنك بلوم مصر والمرخص له بمباشرة نشاط ائتمان الحفظ وفقاً للترخيص الصادر له من الهيئة برقم 1641 بتاريخ 2006/7/20

وطبقاً لحكم المادة (165) من اللائحة التنفيذية فإن أمين الحفظ من غير المرتبطين بأي من الجهة المؤسسة للصندوق أو مدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو أي من الأطراف المرتبطة به. وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٤٧/٢٠١٤

**التزامات أمين الحفظ:**

يتعهد أمين الحفظ بالالتزام بكافة الضوابط المنظمة لنشاطه وعلى الاخص ما يلي:

- 1- الالتزام بحفظ الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق امواله فيها.
- 2- الالتزام بتقديم بيان اسبوعي عن هذه الاوراق المالية للهيئة.
- 3- الالتزام بتحصيل عوائد الاوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.
- 4- الالتزام بمعايير الاستقلالية طبقاً للمادة 161 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال
- 5- الالتزام بتقديم تقريراً دورياً بالأوراق المودعة لديه كل ثلاثة اشهر .
- 6- الالتزام بكافة القواعد التي تصدرها الهيئة.

**البند السادس عشر: الاكتتاب في الوثائق**

**1- أحقية الاستثمار:**

يجوز للمصريين و الاجانب سواء كانوا اشخاص طبيعيين او إعتباريين الإكتتاب في (شراء) وثائق الإستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذا النشرة .

**2- البنك متلقى طلبات الاكتتاب:**

يتم الاكتتاب / شراء وثائق الاستثمار أو استرداد قيمتها من خلال البنك متلقي الاكتتاب وهو البنك العربي الإفريقي الدولي وفروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية.

**3- الحد الأدنى والأقصى للاكتتاب في الصندوق:**

الحد الأدنى للاكتتاب 100 (مائة) وثيقة ولا يوجد حد أقصى للاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق .هذا ويجوز للمكتتبين التعامل مع الصندوق بيعة وشراءاً بوثيقة واحدة بعد إتمام عملية الاكتتاب .

**4- المدة المحددة لتلقي الاكتتاب:**

يفتح باب الاكتتاب العام في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق بعد إنقضاء 15 (خمس عشرة) يوماً من تاريخ النشر في صحيفتين يوميتين مصريتين واسعتي الانتشار احدهما على الأقل باللغة العربية لنشرة الاكتتاب ولدة شهرين ويجوز غلق باب الاكتتاب بعد مضي 10 (عشرة ايام ) يوماً من فتح باب الاكتتاب وقبل مضي المدة المحددة إذا تمت تغطية كامل قيمة الاكتتاب.

**5- القيمة الاسمية للوثيقة وعملة الوفاء:**

10 جنيه (عشرة) جنيه مصري فقط لا غير



**6- كيفية الوفاء بالقيمة البيعية:**

يجب على كل مكتب أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة الاسمية البالغة 10 جنيه او بالقيمة الشرائية وبنفس عملة الصندوق طبقاً للشروط الشرائية الواردة بالبند الثامن عشر من هذه النشرة فور التقدم للاكتتاب /الشراء.

**7- مصاريف الاصدار:**

لا توجد هناك مصاريف للاصدار او الاكتتاب في الوثائق.

**8- إدارة سجل حمله الوثائق وحفظ الاوراق الماليه:**

يقوم البنك العربي الأفريقي الدولي بامساك واداره سجل حمله الوثائق التي يصدرها الصندوق، كما يلتزم بحفظ الاوراق الماليه التي يستثمر فيها الصندوق جزء او كل من امواله.

**9- طبيعة الوثيقة من حيث الإصدار:**

تخول الوثائق حقوقاً متساوية لحاملها قبل الصندوق ويشارك حمله الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبه ما يمتلك من وثائق وكذلك الأمر فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفيه.

**10- الاكتتاب في / شراء الصندوق**

يتم الاكتتاب في /شراء وثائق استثمار الصندوق بموجب شهادة اكتتاب موقع عليها من ممثل البنك متلقي الاكتتاب متضمنة المعلومات الواردة بالمادة (156) من اللائحة التنفيذية

**11- تغطية الاكتتاب:**

- إذا انتهت المدة المحددة للاكتتاب دون الاكتتاب في جميع وثائق الاستثمار التي تم طرحها جاز للصندوق تعديل قيمة الاموال المراد استثمارها بالاكْتفاء بما تم تغطيته من الوثائق بشرط ألا يقل عن 50% (خمسین بالمائة) من مجموع الوثائق المصدره. وفي هذه الحالة يجب تغيير جميع مستندات الصندوق بما يتفق مع قيمة الوثائق المكتتب فيها.

- يسقط ترخيص الصندوق إذا لم يتم تعديله طبقاً للفقرة السابقة أو إذا إنخفض عدد الوثائق التي اكتتب فيها عن 50% (خمسین بالمائة) وفي حالة سقوط ترخيص الصندوق فإنه يتعين على البنك الذي تلقى مبالغ من المكتتبين أن يرد المهم هذه المبالغ كاملة فور طلبها طبقاً للمادة (157) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.

- إذا زادت طلبات الاكتتاب في الوثائق عن عدد وثائق الاستثمار المطروحة يمكن زيادة حجم الصندوق - مع مراعاة ضوابط الهيئة بشأن زيادة حجم الصندوق وأحكام المادة (142 و 147) من اللائحة التنفيذية - وذلك في حدود 50 ضعف المبلغ المجنب من البنك لحساب الصندوق والبالغ 5,000,000 (خمسة مليون) جنيه مصري طبقاً لموافقة البنك المركزي المصري،

- إذا زادت طلبات الاكتتاب في الوثائق المطروحة عن 250,000,000 (مائتي وخمسين مليون) جنيه مصري (خمسین ضعف رأس مال الصندوق)، يتم توزيع الوثائق المطروحة على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتب فيه، وتجبر الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين

- يتم الاكتتاب / الشراء في وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق في الحساب الخاص بالعميل (المكتتب / المشتري) بسجل حملة الوثائق لدي البنك العربي الأفريقي الدولي و يعتبر قيد اسم صاحب الوثيقة في سجلات البنك بمثابة إصدار لها علي أن يتم موافاة العميل بأشعار يبين سعر الوثيقة و عدد الوثائق وقيمتهما عند الاكتتاب أو الشراء .

- يلتزم البنك بموافاة العميل بكشف حساب يوضح رصيدده في الصندوق بصفة دورية كل ثلاثة شهور.

**12- تسويق وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق:**

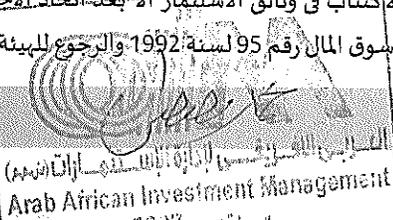
يعتمد الصندوق في تسويق وثائق الاستثمار على الجهات التالية:

1- البنك العربي الأفريقي الدولي "الفرع الرئيسي" وكافة فروعه في جمهورية مصر العربية.

2- يجوز للجهة المؤسسة عقد اتفاقات أخرى مع أي من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري أو أي طرف ثالث خاضع لإشراف أي جهة من الجهات الحكومية بشرط موافقة الهيئة المسبقة على ذلك على أن يكون الهدف من هذه الاتفاقات تسويق وثائق الصندوق لدى عملاء تلك البنوك أو عملاء الطرف الثالث ولا يتم تحميل الصندوق أي أتعاب إضافية نتيجة لتلك التعاقدات.

**13- تعديل نشره الاكتتاب:**

لايجوز تعديل البيانات الرئيسييه لنشره الاكتتاب في وثائق الاستثمار الا بعد اتخاذ الإجراءات المقرره قانوناً طبقاً لاحكام المادة (146) من الفصل الثاني من لائحة قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992. والرجوع للهيئة العامة للرقابة المالية لطلب اعتمادها



بما لا يدخل بدور شركة صدمات لإدارة  
سابع

### البند السابع عشر : جماعة حملة الوثائق واختصاصاتها

أولاً : جماعة حملة الوثائق ونظام عملها:

- تتكون من حملة وثائق صندوق الاستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها. ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في القانون واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال . بالنسبة الى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والاوراق المالية الأخرى ، يتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور بالفقرة (الثالثة من المادة 70) ، الفقرتين الأولى والثالثة من المادة (71) من اللائحة ، تحدد شركة الصندوق ممثل لها لحضور اجتماعات الجماعة والتصويت على قراراتها في حدود عدد الوثائق التي تملكها الجهة المؤسسة ( البنك ) مقابل رأس مال الصندوق وفقاً لاحكام المادة (142) . من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

ثانياً/ اختصاصات جماعة حملة الوثائق:

1. تعديل السياسة الإستثمارية للصندوق .
  2. تعديل حدود حق الصندوق في الاقتراض .
  3. الموافقة على تغيير مدير الإستثمار.
  4. إجراء أية زيادة في أتعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات، وأية زيادة في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق .
  5. الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تنطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة.
  6. تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
  7. تعديل أحكام إسترداد وثائق الصندوق.
  8. الموافقة على تصفية او مد أجل الصندوق قبل إنتهاء مدته.
  9. تعديل مواعيد إسترداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الإسترداد والمنصوص عليها في نشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات بحسب الأحوال .
- وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة ، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبنود (9,8,7,6,1) فتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة .
- وفي جميع الاحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة الا بعد التصديق عليها من الهيئة .

### البند الثامن عشر : الاسترداد / شراء الوثائق

أولاً: استرداد الوثائق اسبوعي:

- يجوز لصاحب الوثيقة (أو الموكل عنه قانوناً) تقديم طلب الاسترداد لبعض أو جميع وثائق الاستثمار المملوكة له يوميا حتى اخر يوم عمل مصرفي من كل اسبوع لدى أي فرع من فروع البنك العربي الافريقي الدولي بحد اقصى الساعة الثانية عشر ظهرا (فيما عدا شهر رمضان يتم الإعلان عن المواعيد في حينه).
- يتم تجميع طلبات الاسترداد القائمة في نهاية اخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع.
- ويتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها على أساس نصيب الوثيقة من صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم العمل المصرفي الاخير من كل أسبوع وفقاً للمعادلة المشار إليها في البند الخاص بالتقييم الدوري بنشرة الاكتتاب.
- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها خلال يومي عمل مصرفي تالي من يوم الاسترداد الفعلي.
- لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائداً بالمخالفة لشروط الاصدار.
- يتم اثبات عملية استرداد وثائق الاستثمار بتسجيل عدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.

**الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد:**

- يجوز للجنة الاشراف علي الصندوق ، بناء علي اقتراح مدير الاستثمار ، في الظروف الاستثنائية أن تقرر السداد النسبي أو وقف الإسترداد مؤقتا وفقاً للشروط التي تحددها نشره الإكتتاب ، ولا يكون القرار نافذا إلا بعد اعتماد الهيئة له وبعد مراجعته أسبابه ومدي ملائمه مده الوقف أو نسبه الإسترداد للحاله الاستثنائية التي تبرره
- وتعد الحالات التالية ظروفا استثنائية :**

- 1- تزامن طلبات التخارج من الصندوق وبلوغها حداً يعجز معها مدير الاستثمار عن الاستمرار في إدارة الوثائق.
- 2- عجز شركة الادارة عن تحويل الأوراق المالية المدرجة في حافظة الصندوق إلى متابع تقديرة للاكتتاب.

نشرة جذور

22



العربي الأفريقي لإدارة الاستثمارات  
Arab African Investment Management  
55871

### 3- حالات القوة القاهرة.

ولا يجوز لمدير الإستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الإسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة ويلتزم مدير الإستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد وفقاً لوسيلة الإخطار المحددة بنشرة الإكتتاب، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الإسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف.

ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الإستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الإسترداد.

#### ثانياً: شراء الوثائق اليومية:

- 1- يتم تلقى طلبات شراء وثائق الاستثمار الجديدة في جميع أيام العمل المصرفي حتى الساعة الثانية بعد الظهر على أن يتم تسوية قيمتها في يوم العمل المصرفي التالي على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لوصول الصندوق في نهاية يوم تقديم طلب الشراء
- 2- يتم شراء وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق المشتراه في سجل حملة الوثائق على أن يتسلم العميل شهادة إكتتاب موقع عليها من ممثل البنك على أن تتضمن البيانات المنصوص عليها بالمادة 155 من اللائحة التنفيذية.

#### شروط الاقتراض لمواجهة طلبات الاسترداد طبقاً للمادة (160) من اللائحة التنفيذية:

- يحظر على الصندوق الاقتراض إلا لمواجهة طلبات الإسترداد وفقاً للضوابط التالية:
- أن لا تزيد مدة القرض على اثني عشر شهر.
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض 10% من قيمة وثائق الإستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
- ان يتم بذل عناية الرجل الحرص بالاقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق
- يقدم مدير الاستثمار دراسة فنية للجنة الاشراف على الصندوق عن مبررات الاقتراض مقارنة بتكلفة تسييل اي من استثمارات الصندوق او تكلفة اي فرص تمويلية بديلة اخرى

#### البند التاسع عشر: التقييم الدوري لأصول الصندوق

##### كيفية احتساب قيمة الوثيقة:

يتم احتساب قيمة وثائق إستثمار الصندوق علي أساس نصيب الوثيقة في صافي إصول الصندوق في نهاية كل يوم عمل مصرفي وفقاً للمعادلة التالية:

##### إجمالي القيم التالية

- إجمالي النقدية والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.
- إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.
- قيمة اذون الخزانة مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء .
- قيمة تضاميات الإيداع البنكية مقيمة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من تاريخ الشراء أو آخر كوبون أيهما أقرب وحتى يوم التقييم.
- قيمة السندات الحكومية مقيمة طبقاً لسعر الإقفال يوم الشراء (سعر الإقفال بعد خصم الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر يوم صرف الكوبون حتى آخر يوم تنفيذ) مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم ويتم تسعير السندات الحكومية وفقاً لتبويب هذا الإستثمار حيث تطلب المعايير التفرقة بين الإستثمار بغرض الاحتفاظ (والذي يتم تقييمها على أساس سعر الشراء) والإستثمار بغرض المتاجرة (والذي يتم تقييمه على أساس آخر سعر سوق للأوراق المالية).
- قيمة سندات الشركات مقيمة طبقاً لسعر الإقفال يوم الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة على الفترة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم، ويتم تسعير السندات وفقاً لتبويب هذا الإستثمار حيث تطلب المعايير التفرقة بين الإستثمار بغرض الاحتفاظ والإستثمار بغرض المتاجرة .

• يجوز لمدير الإستثمار في حالة وجود تعامل على ورقة مالية (مثل السندات) لفترة لا تقل عن شهرين أو أكثر أن يتبع المعايير المحاسبية بما يتفق ومعايير المحاسبة المصرية .

• قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصصاً منها مجمع ما يتم استردادها وفقاً للمعايير المحاسبية المصرية.



التوقيع  
Arab African Investment Management

### يخصم من اجمالي القيم السالفة مايلي

- 1- اجمالي الالتزامات التي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.
- 2- حسابات البنوك الدائنة والمخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة الناتجة عن توقف مصدر السندات أو المستثمر فيها عن السداد وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- 3- نصيب الفترة من أتعاب مدير الاستثمار و أتعاب الجهة المؤسسة ( البنك ) ومصروفات ورسوم حفظ الأوراق المالية وعمولات السمسرة وكذا أتعاب مراقب الحسابات والمستشار القانوني ومصروفات التأسيس وكذا المبالغ المجنبة للمصاريف الإدارية وكذا نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة والتي سيتحقق عنها منافع اقتصادية مستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

### الناتج الصافي ( ناتج المعادلة )

يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم عمل مصرفي بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة ( المجنبة ) للجهة المؤسسة.

### سياسة اهلاك واستهلاك الاصول:

لا يقوم الصندوق بشراء اصول ذات طبيعة اهلاكية ويتم استهلاك بعض المصروفات المدفوعة مقدماً خلال السنة المالية الأولى للصندوق طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

### البند العشرون : ارباح الصندوق والتوزيع وعائد الوثيقة

#### أولاً : الافصاح عن الأرباح

- يجوز للصندوق توزيع ارباح نقدية بصفة دورية وذلك كل ثلاثة أشهر ( ربع سنوية ) بعد تحديد حجم التوزيعات من قبل مدير الاستثمار. مع مراعاة الا يتم اجراء التوزيع الأول الا بعد صدور القوائم المالية عن الربع الأول واعتمادها من مراقب الحسابات . ويتم الافصاح عن التوزيع ضمن اول اعلان اسبوعي لسعر الوثيقة بعد استحقاقه.
- يتم تجنيب مبلغ التوزيع النقدي فور وصول قرار التوزيع في حسب كل مستثمر على حدة طرف البنك والالتزام بالافصاح لحلة الوثائق في حينه .
- تتحدد قيمة التوزيعات بناء على تقييم صادر من شركة خدمات الإدارة ولم يرد بشأنه اي تحفظ من مراقب الحسابات يؤثر على قيمة التوزيعات .
- يتولى مجلس الإدارة ( القائم بأعمال الجمعية العامة ) اعتماد قواعد توزيع الأرباح في ضوء الاختصاصات المحددة بالمادة (162) في ضوء احكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية .

#### ثانياً : كيفية التوصل لارباح الصندوق من واقع مراحل وعناصر قائمة الدخل

#### ارباح الصندوق:

- يتم تحديد ارباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم اعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن ارباح الصندوق على الأخص الإيرادات التالية:

  - 1- التوزيعات المحصلة نقداً أو المستحقة نتيجة استثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
  - 2- العوائد المستحقة غير المحصلة عن الفترة نتيجة استثمار أموال الصندوق.
  - 3- الأرباح (الخسائر) الرأسمالية المحققة خلال الفترة الناتجة عن بيع الأوراق المالية ووثائق استثمار الصناديق الأخرى.
  - 4- الأرباح (الخسائر) الرأسمالية غير المحققة خلال الفترة الناتجة عن الزيادة في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ووثائق استثمار الصناديق الأخرى.

#### يخصم من ذلك:

- أتعاب مدير الاستثمار والجهة المؤسسة وأي أتعاب أخرى.
- المستحق لمراقب الحسابات.
- مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية.
- المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة تغيير الملاءة المالية للشركات المصدرة للسندات.

### البند الحادي العشرون: الافصاح الدوري عن المعلومات

طبقاً لاحكام المادة (170) من اللائحة التنفيذية، تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالافصاح الفوري عن كافة المعلومات المتعلقة باستثمار الصندوق وإستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق، وعلى الأخص مايلي:-

#### نشرة جذور

### أولاً: تلتزم شركات خدمات الإدارة

بأن تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً يتضمن البيانات الآتية:

- 1- صافي قيمة أصول الصندوق.
- 2- عدد الوثائق وصافي قيمتها والقيمة السوقية الإستراتيجية (إن وجدت).
- 3- بيان بأى توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديمه لحملة الوثائق. (إن وجدت).
- 4- عداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة علي ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:-
- عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
- تاريخ القيد في السجل الآلي.
- عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
- بيان عمليات الاكتتاب والشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.
- عمليات الاسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع الجهات متلقية الاكتتاب في وثائق الصندوق المفتوح.
- 5- تلتزم شركة خدمات الإدارة بإعداد القوائم المالية للصندوق على ان تتضمن القوائم المالية النصف سنوية الإفصاح عن كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية والأوعية الادخارية لدى اي من الاطراف المرتبطة وكذا عن كافة الاعباء المالية التي تم سدادها لاي من الاطراف ذوى العلاقة وذلك طبقاً لقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 87 لسنة 2021 والقرار رقم 130 لسنة 2021.

وفي جميع الأحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة ببذل عناية الرجل الحريص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييم أصول والتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق.

كما تلتزم شركات خدمات الإدارة بموافاة الهيئة بتقرير اسبوعي يتضمن البيانات الآتية،

- صافي قيمة أصول الصندوق
- عدد الوثائق وصافي قيمة الوثيقة
- بيان بأرباح الصندوق التي تم توزيعها

### ثانياً: يلتزم مدير الإستثمار

الإفصاح الفوري عن ملخص الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على النشاط أو على المركز المالي الخاص بالصندوق لكل من الهيئة وحملة الوثائق في إحدى الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية، كما يلتزم بان يتيح بمركزه الرئيسي وفروعه وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق.

الإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الانتمائي للسندات وصكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 لسنة 2014.

الإفصاح عن تعامله والعاملين لديه علي وثائق الصندوق ويتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم علي هذه الوثائق وذلك بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 وللوائح الداخلية لمدير الاستثمار.

الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية النصف سنوية -المعدة من شركة خدمات الإدارة - عن:

استثمارات الصندوق في الصناديق المثيلة المدارة بمعرفة مدير الاستثمار وعن الاستثمار في أي أوراق مالية أخرى مصدره عن مجموعة مرتبطة بمدير الاستثمار.

- حجم استثمارات الصندوق الموجهة نحو الأوعية الادخارية المصرفية بالبنوك ذوى العلاقة.
- كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية لدي أي طرف من الأطراف المرتبطة.
- الأتعاب التي يتم سدادها لأي من الأطراف المرتبطة.



العربي الأفريقي لإدارة الاستثمارات  
Arab African Investment Management  
م.ت 53871

**ثالثاً: يجب على لجنة الاشراف أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:**

- 1- تقارير نصف سنوية عن أدائه ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التي تعدها شركة خدمات الإدارة، والافصاح عن الاجراءات التي يتخذها مدير الإستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.
- 2- القوائم المالية (التي أعدها شركة خدمات الإدارة) مرفقاً بها تقرير لجنة الإشراف علي الصندوق ومراقب حساباته قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على مجلس إدارة الجهة المؤسسة، وللهيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف علي الصندوق بملاحظاتها لإعادة النظر فيما بما يتفق ونتائج الفحص، على ان تعرض القوائم المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من نهاية السنة المالية وبشأن القوائم المالية النصف سنوية تلتزم لجنة الاشراف بموافاة الهيئة بتقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات والقوائم المالية نصف السنوية خلال 45 يوم على الاكثر من نهاية الفترة

**رابعاً/ الافصاح عن اسعار الوثائق**

- 1- يلتزم البنك العربي الأفريقي الدولي بصفته متلقي طلبات الشراء والاسترداد، الإعلان يومياً داخل فروع البنك على أساس إقفال اليوم السابق.
- 2- يلتزم مدير الاستثمار بنشر سعر الوثيقة أسبوعياً في يوم الأحد بأحد الصحف الرسمية ويتحمل الصندوق مصاريف النشر.

**خامساً / الافصاحات للهيئة :**

- يلتزم كل من مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة بموافاه الهيئة ببيان عن حجم الصندوق والمبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق وكذلك استثمارات الصندوق طبقاً للمواعيد المحددة من الهيئة.
- تلتزم لجنة الاشراف و امين الحفظ بموافاه الهيئة ببيانات شهرية كاملة عن استثمارات الصندوق طبقاً للقواعد الواردة في اللائحة التنفيذية . ( المادة 163-9 )
- يكون للهيئة طلب البيانات والمستندات وغيرها من المعلومات اللازمة للتحقق من التزام الصندوق بأحكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما من أي من الاطراف ذوي العلاقة. (المادة 171)

**سادساً/ نشر القوائم المالية السنوية والنصف سنوية:**

1. الاعلان عن سعر الوثيقة خلال مواعيد العمل الرسمية يومياً داخل الجهة متلقية طلبات الشراء والاسترداد على أساس اقفال اخر يوم تقييم، بالإضافة الى امكانية الاستعلام من خلال الموقع الالكتروني للصندوق.
2. نشر سعر الوثيقة في يوم العمل الاول من كل شهر بأحد الصحف اليومية ويتحمل الصندوق مصاريف النشر.

**البند الثاني والعشرون :انهاء الصندوق والتصفيح**

طبقاً للمادة ( 175 ) من اللائحة التنفيذية ينقضي الصندوق في الحالات التالية:

- انتهاء مدته.
- تحقيق الغرض الذي انشئ من أجله أو إذا استحال عليه مواصلة تنفيذ غرضه.
- في حالة إنخفاض إجمالي عدد الوثائق القائمة عن 25% من إجمالي عدد الوثائق المكتتب فيها وإستمر ذلك لمدة ستة أشهر متصله وجب على مراقب حسابات الصندوق اخطار حمله الوثائق بذلك وفي هذه الحالة يجوز لحمله 5% على الاقل من الوثائق الدعوه لعقد اجتماع لحمله وثائق الصندوق للنظر في امر استمراره و لا يصح الاجتماع الا بحضور ثلثه ارباع حمله الوثائق وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي الاصوات الممثل فيه .
- لا يجوز وقف نشاط الصندوق أو تصفية عملياته او مد أجل إلا بموافقة مجلس ادارة الهيئة وذلك بعد التثبت من أن الصندوق قد ابرأ ذمته نهائياً من التزاماته وفقاً للشروط والاجراءات التي يحددها مجلس ادارة الهيئة . وفي مثل هذه الاحوال يجوز للبنك انهاء الصندوق وذلك بإرسال اشعار لحملة الوثائق وفي هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق وتسدد التزاماتها ويوزع باقي عوائد هذه التصفية بعد اعتماده من مراقب حسابات الصندوق على مساهمي الصندوق و على حملة وثائق الاستثمار القائمة في تاريخ التصفية بنسبة رأس مال الصندوق المدفوع ورصيد حملة الوثائق في ذلك التاريخ على أن يتم ذلك خلال مدة لا تزيد عن 9 (تسعة) أشهر من تاريخ الإشعار.

- وتسري أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوكيلية في الشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر القانون 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص في نشرة الإكتتاب في الأوراق المالية.



### البند الثالث والعشرون: الاعباء المالية

#### العمولات الادارية للجهة المؤسسة

تتقاضى الجهة المؤسسة عمولات ادارية بواقع 0,25% (ربع في المائة) سنوياً من صافي اصول الصندوق. وتحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتُدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الاعباء من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

#### عمولة الحفظ

يتقاضى بنك بلوم مصر عمولة حفظ مركزي (كما هو موضح بالجدول) شاملة كافة الخدمات مقابل قيامها بالعمل كأمين حفظ وتحسب من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها لديه شاملة كافة الخدمات. تحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتُدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه العمولات من قبل مراجعي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

البيان	العمولة
عمولة الحفظ المركزي عن عمليات البيع والشراء	16/1 في الالف بحد ادنى 5 جم للفاتورة
رسوم الحيازة السنوية	1 في العشرة الآف من القيمة السوقية للأوراق المالية من كل عام
رسم تأمين المخاطر	المدفوع فعلياً لصندوق تأمين المخاطر
عمولة تحصيل كويونات	3.5 في الالف بحد ادنى 5 جم بحد اقصى 500 جم

#### اتعاب مدير الاستثمار:

يستحق مدير الاستثمار نظير ادارته لأموال الصندوق 0,25% (ربع في المائة) سنوياً من صافي اصول الصندوق وتجنب هذه الاعباء يومياً وتُدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الاعباء من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

#### اتعاب خدمات الادارة

تتقاضى شركة خدمات الادارة عمولات طبقاً للجدول الآتي :

0.03% سنوياً من صافي أصول حتى يصل حجم الصندوق إلى 200 مليون جنيه  
0.025% سنوياً من صافي أصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق بين 200 مليون جنيه و300 مليون جنيه  
0.02% سنوياً من صافي أصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق بين 300 مليون جنيه و500 مليون جنيه  
0.015% سنوياً من صافي أصول الصندوق بعد تخطى حجم الصندوق 500 مليون جنيه  
وتحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتُدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الاعباء من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

#### ■ اتعاب مقابل إعداد القوائم المالية للصندوق

تقدر اتعاب شركة خدمات الادارة بـ 25,000 جنيه مصري (خمسة وعشرون ألف جنهما مصرياً) سنوياً نظير قيامها بإعداد القوائم المالية الدورية للصندوق

#### مصاريف مقابل خدمات التداول

يتحمل الصندوق مصاريف مقابل الخدمات التي يقدمها له اطراف أخرى نتيجة التعامل في البورصة المصرية تتمثل في مصاريف السمسرة والمقاصة بالإضافة إلى المصاريف الخاصة بالجهات الادارية والرقابية في الاسواق.

#### عمولات الاصدار والتسويق

لا يتحمل الصندوق أية عمولات اصدار وتسويق

#### مصاريف الاسترداد:

لا يتحمل الصندوق أية مصاريف استرداد

#### مصرفوات اخرى تتمثل في:

#### ■ اتعاب مراقب الحسابات

تقدر اتعاب مراقب الحسابات بـ 70,000 جنيه مصري (سبعون ألف جنهما مصرياً) سنوياً.

#### ■ اتعاب المستشار القانوني

يتحمل الصندوق اتعاب المستشار القانوني بواقع 10,000 جنيه (عشرة الاف جنهما مصرياً) سنوياً.

#### ■ اتعاب المستشار الضريبي

تقدر اتعاب المستشار الضريبي بـ 22,000 جنيه مصري (اثنان وعشرون ألف جنهما مصرياً) سنوياً.



- أتعاب ممثل جماعة حملة الوثائق  
تقدر المكافأة السنوية بـ 5,000 جنيه مصري (خمسة الاف جنهما مصرى) سنويا.
- أتعاب خدمات مهنية أخرى  
يتحمل الصندوق أتعاب خدمات مهنية أخرى بحد أقصى 100,000 جنيه مصري (مائة ألف جنهما مصرى) وذلك نظير استشارات مهنية لتمكين الصندوق من الالتزام بالمتطلبات القانونية مثل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة وتفعيل منظومة الفاتورة الإلكترونية وغيرها مما يستجد من متطلبات.
- المكافآت السنوية للجنة الإشراف على الصندوق لتصبح 20 الف جنيه مصري سنويا لكل عضو ، على ان تدفع بشكل ربع سنوي.
- المكافآت السنوية لمقرر لجنة الإشراف على الصندوق لتصبح 5 الاف جنيه مصري سنويا ، على ان تدفع بشكل ربع سنوي.
- عمولات السمسة ومصروفات تداول الاوراق المالية التي يستثمر الصندوق فيها واي رسوم أو مصروفات أو ضرائب تفرضها الجهات السيادية والرقابية والإدارية.
- يتحمل الصندوق اي رسوم، أو مصروفات سيادية، أو رقابية او ضرائب أو ما في حكمهم يتم فرضها على الصندوق وبذلك يبلغ اجمالي الأتعاب الثابتة التي يتحملها الصندوق بحد أقصى مبلغ 297.000 جم سنويا بالإضافة إلى نسبة 0.63% سنويا بحد أقصى من صافي أصول الصندوق. بالإضافة الى العمولة المستحقة لأمين الحفظ واي اعباء مالية اخرى متغيرة تم الإفصاح عنها.

#### البند الرابع والعشرون: الاقتراض بضمان وثائق الاستثمار

يجوز لحملة وثائق صندوق استثمار البنك العربي الأفريقي الدولي للإستثمار في أدوات الدخل الثابت " جذور" الإقتراض بضمان الوثائق من البنك العربي الأفريقي الدولي وذلك طبقا لقواعد الإقتراض السارية بالبنك العربي الأفريقي الدولي.

#### البند الخامس والعشرون : قنوات تسويق وثائق الاستثمار

سيعتمد الصندوق في تسويق وثائق الإستثمار على الجهات التالية:

- البنك العربي الإفريقي الدولي في جمهوريه مصر العربيه وخارجها من خلال فروعها.
- ويجوز للبنك العربي الإفريقي الدولي عقد إتفاقات أخرى مع أى من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري أو أى طرف ثالث خاضع للإشراف الجهات الحكوميه وإخطار الهيئه بذلك وعلى أن يكون الهدف من هذه الإتفاقيات تسويق وثائق الصندوق لدى عملاء الجهات التسويقيه المتعاقد معها للإستثمار في وثائقه وعلى الأتي يتحمل الصندوق أى مصروفات إضافية نتيجته التعاقد.

#### البند السادس والعشرون :اسماء وعناوين مسئول الاتصال

الجهة المؤسسة : البنك العربي الإفريقي الدولي - إدارة صناديق الإستثمار

العنوان : ميدان السراى الكبرى - جاردن سیتی (11516) القاهرة

هاتف: 02/27928752

فاكس: 02/27928753

بريد إلكتروني: melhadidy@aaib.com

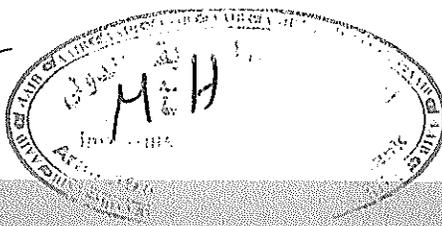
موقع إلكتروني: www.aaib.com

مسئول الاتصالات في شركة العربي الإفريقي لإداره الاستثمارات ويمثله:

الاستاذ / محمد مصطفى محمد

العنوان: 2 شارع عبد القادر حمزة - مبنى كايرو سنتر - الطابق العاشر - جاردن سیتی - القاهرة

تليفون: 27926825



### البند السابع والعشرون: اقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار

تم إعداد هذه النشرة المتعلقة بالإكتتاب العام في صندوق استثمار البنك العربي الافريقي الدولي للاستثمار في أدوات الدخل الثابت ذو العائد التراكمي بالجنيه المصري "جنور" بمعرفة كل من شركة شركة العربي الافريقي لإدارة الاستثمارات والجهة المؤسسة. هذا وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه النشرة من الجهة المؤسسة، وقد تم بذل عناية الرجل الحرص للتأكد من أن المعلومات المقدمة في هذه النشرة دقيقة وكاملة وأنها تتفق مع احكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات المنظمة لهما، وإنها لا تخفي أي معلومات كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المتوقعين في هذا الإكتتاب، إلا أنه يجب على أي شخص أو جهة قبل الإكتتاب قراءة هذه المعلومات حسب أهداف هذا الشخص أو الجهة ودراسة العوامل الواردة في هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الإستثمار.

#### شركة الإدارة

الاسم: الأستاذ/ محمد مصطفى محمد

التوقيع: 

الصفة: العضو المنتدب

#### البنك

الاسم: الاستاذة / محاسن الحديدى

التوقيع:

الصفة: مسئول الاتصال

### البند الثامن والعشرون: تقرير مراقب الحسابات

قمت بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب في نشرة صندوق البنك العربي الإفريقي الدولي "جمان" وأشهد بأنها تتماشى مع احكام قانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992 واللائحة التنفيذية له وتعديلاتهما وكذا التعليمات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين البنك ومدير استثمار الصندوق و هذا اقرار منى بذلك.

مراقب الحسابات:

الأستاذ/ محمد عبد العزيز حجازي

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 60

العنوان: 6 شارع بولس حنا - الدقي - الجيزة

تليفون: 01001699301-37600517-37600516

بريد الكتروني: dramhegazy@crowe.com.eg

### البند التاسع والعشرون: اقرار المستشار القانوني

قمت بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة اکتتاب صندوق البنك العربي الافريقي الدولي للاستثمار في أدوات الدخل الثابت بالجنيه المصري "جنور" ولأشهد أنها تتماشى مع احكام القانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والارشادات الصادرة من الهيئة العامة في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار. وهذه إقرار منى بذلك.

المكتب: عاطف الشريف للاستشارات القانونية

الدكتور/ عاطف الشريف

العنوان: 2 أحمد راغب - جاردن سيتي - أمام السفارة البريطانية

التليفون: 27927056-27927057

